

ياعمال العالم، وياأيّتها الشعوب المضطّهدّة اتحدوا!

دمشق - ص - ب (35033) - تلافكسى (3349208) - أنترنت؛ (WWW.KASSIOUN.ORG) - بريد الكتروني؛ (GENERAL@KASSIOUN.ORG)

كي لا تتكرالمأساة..!

«يا رايح لا تكثر قبايح»

يتوهم أولو الليبرالية الاقتصادية في الحكومة السورية أنهم أصبحوا محصنين لدرجة يمكنهم فيها تجاوز كل الخطوط الحمراء السابقة التي التزموا بها حتى الآن. فتصريحات الدردري الأخيرة في اجتماع عام يوم 30 تموز الماضي التي أكد فيها أنه: «لا يوجد اقتصاد سوق اجتماعي .. لقد أتوا بكلمة اجتماعي وهي إضافة لا لزوم لها»، وتصريحات وزيرة العمل حول «إن العمال الدائمين بدعة، والتثبيت وهم نحن صنعناه»؛ تثبت بشكل يقطع الشك باليقين أن هذه المجموعة قد جاوزت المدى، وإذا أضفنا لما سبق تصريحات وزير الصناعة الأخيرة حول القطاع العام الصناعي وإمكانية خصخصة بعض أجزائه، فكل ذلك يأتي ليرفد مسلسل إنجازاتهم السابقة على الأرض من انخفاض للنمو الفعلي إلى زيادة مساحة الفقر كمأ ونوعاً، إلى الفشل في مكافحة البطالة، وليس آخرأً تفشي الفساد، والفشل في تطوير الإنتاج الصناعي والزراعي الذي وصل إلى حالة كارثية فعلاً..

ومن جهة أخرى، فقد أصبح الإجماع الوطني ضد السياسات الاقتصادية الحكومية أكثر وضوحاً مما كان عليه قبل رفع الدعم عن المشتقات النفطية، وأكبر دليل ندوة جمعية العلوم الاقتصادية حول آثار ومنعكسات رفع الدعم التي جرت مؤخراً وشارك فيها طيف واسع من المجتمع يمثل المنظمات الشعبية العمالية والفلاحية والصناعيين والتجار والاقتصاديين، وغابت عنه الحكومة التي كانت مدعوة إليه بكل رموزها المسؤولة عن الملف الاقتصادي، إذ تبين وجود إجماع شعبي ومجتمعي حقيقي حول ضرر السياسات الاقتصادية المتبعة، ليس انطلاقاً من مواقف أيديولوجية أو مسبقة، وإنما انطلاقاً من قراءة نتائج هذه السياسات على أرض الواقع..

فعود الحكومة بالالتزام بتوجيهات القيادة السياسية حول ضرورة تحسين أوضاع الناس المعاشية، تُرجمت على أرض الواقع بشفط القدرة الشرائية منها لتستقر في جيوب وأرصدة حفنة اغتنت وتزيد ثرواتها على حساب بطون الأطفال وطبايئهم وتعليمهم، كونهم أول المتضررين في المجتمع الذي يجري عبر هذه العملية الإخلال باستقراره ووحدته، ولتزيد مستويات الأزمات الاقتصادية والاجتماعية وضغوط الحياة على كاهل كل فرد من أفراد المجتمع الذي يستحق بجدارة العيش الكريم بعد كل التضحيات التي قدمها على مر السنين للحفاظ على كرامة البلاد وسيادتها واستقلالها..

إذاً، فمن الواضح الآن أنه كان يجري بشكل ممنهج تطبيق سياسات لا علاقة لها بمصلحة البلاد، والأسوأ من ذلك أن لا علاقة لها بالسياسات المعلنة والمفردة من الهيئات الشرعية القائمة في البلاد لمصلحة الليبرالية الاقتصادية باتجاه تحرير الأسواق وتقييد قوة العمل وتخفيض الرواتب والأجور وتصنيفه كل أنظمة الحماية الاجتماعية التي كانت الدولة تقوم بها، هذه السياسة يجري تطبيقها بدقة محسوبة لمصلحة حفنة لا نعلم أين ستحت رحالها في نهاية المطاف، ولكن الأكيد أن مكانها الأخير حيث جيوبها وحساباتها المصرفية..

إن الواقع الموضوعي اقتصادياً، والمناخ الاجتماعي، أصبح جاهزاً أكثر من أي وقت مضى لتغيير اتجاه التطور الاقتصادي - الاجتماعي، والمطلوب اليوم ليس تخفيف حدة الإجراءات الليبرالية التي هي أصلاً نسخة مخففة في سورية عن أخواتها من البلدان المشابهة، والسبب في ذلك كان يكمن دائماً في درجة مقاومة وممانعة المجتمع وجزء هام من النظام لهذه الإجراءات، بل المطلوب تصفية هذه السياسات جذرياً، لأن سورية المستهدفة البارحة واليوم وغداً، لا تحتمل في بنيتها ووظيفتها التاريخية هذه السياسات أبداً، لأنها تدخل أصلاً في تناقض حاد ومستعص مع هذه البنية والوظيفة التي هي قدر لا راد له.. بل إن هذه السياسات هي الطارئ والعابر الذي سيكتسه الشعب السوري دفاعاً عن تاريخه ومثله وقيمه، لذلك نقول لمروجي ومطبقي هذه السياسات: «يا رايح لا تكثر قبائح» لأن القوى الحية والنظيفة في البلاد لن تغفر لكم، وهي قادرة على الدفاع عن كرامة الوطن والمواطن..

■ ■



الافتتاحية



في السادس والتاسع من آب تحيي شعوب العالم المتحضر الذكرى المشؤومة لإلقاء الولايات المتحدة في عام 1945 قنابلها النووية فوق مدينتي هيروشيما وناغازاكي على التوالي، لتتشدد بانتصارها على الجيش الإمبراطوري الياباني، ولكن على حساب ملايين الضحايا من أبناء الشعب الياباني من ضمن عشرات الملايين الآخرين من ضحايا الحرب العالمية الثانية.. اليوم وبينما كانت تظاهرات الاحتجاج تستقبل مجرم الحرب الأمريكي المعاصر جورج بوش في سيؤول ضمن آخر جولاته الآسيوية رئيساً لإمبراطورية الشر الأمريكية، فإن شعوب العالم المتحضر ذاتها، تتوجس من مغامرة دموية أمريكية جديدة في المنطقة..

جمعية العلوم الاقتصادية؛

آثاررفع الدعم تهدد الأمن الوطني.. 6-7

رسائل «غربية»..

«الجزرة» وهم...و «العصا» حقيقة! .. 9

رسالة دير الزور.. بالعربي المكسر..

ناصر العبد

الكثيرون من أهالي دير الزور المتابعون للرسالة التلفزيونية الأسبوعية التي يبثها المركز الإذاعي في المحافظة، طرحوا مسألة هامة عن آلية وعمل أسرة المركز، وأبرزها اللقاءات التي يقوم بإعدادها ويبثها على الهواء، إذ ذكروا أن الأسئلة التي تطرح على ضيف الحلقة وكذلك الأجوبة، أغلبها باللهجة العامية، وأشار البعض إلى أن الأخطاء اللغوية لمقدم البرنامج تعد بالعشرات، واقترحوا أن تقوم أسرة البرنامج بعملية (بروفة) قبل اللقاء، يشرف عليها مدقق لغة عربية لتجنب الوقوع في الأخطاء وصياغتها بطريقة صحيحة يتلقاها المشاهد بطريقة غير قابلة للضحك والسخرية، وخاصة إذا جرى الابتعاد عن المفردات والجمل والمصطلحات الدخيلة على اللغة العربية، علماً أنه يوجد في دير الزور الكثيرون من ذوي الخبرة العالية بهذا الشأن، وأعتقد أنه آن الأوان كي يظهر القائمون ما يقدمونه بشكل حضاري، وخاصة أن الملايين يتابعونه، أما إذا كانوا يظنون أن برنامجهم غير متابع، فالأجدر بهم قراءة عباراتهم أمام المرأة وعدم بثها على الهواء. نتمنى على أسرة المركز الإذاعي التلفزيوني بدير الزور تلافي هذه الأخطاء، كما نتمنى أيضاً أن تتطرق الرسالة إلى مواضيع أكثر خدمية تلامس هموم المواطن في سبيل الوصول إلى رسالة جدير بالث.

■ ■

استعدادات كويتية للحرب..!

ذكرت يومية «الجريدة» الكويتية في عددها بتاريخ 2008/8/6 نقلاً عن مصدر لم يكشف عن هويته أن «الحكومة الكويتية ستسرع من وتيرة تحضيراتها لخطة طوارئ في حال اندلاع حرب أمريكية – إيرانية». وقال المصدر إن الحكومة الكويتية أخذت علماً بأن حاملتي طائرات أمريكيتين سوف تسلان قريباً لمنطقة البحر الأحمر في إطار دعم هجوم أمريكي محتمل على إيران. وتغطي الخطة الكويتية كل منشآت الطاقة والمؤسسات الحكومية الحيوية إلى جانب مرافق حساسة أخرى. ويقال إن نائب رئيس مجلس الوزراء الكويتي الشيخ جابر المبارك طلب من الحكومة الإبلاغ عن المناطق التي تحتاج للرعاية والانتباه.

■ ■

«حماية سماء موسكو من الأشباح الأمريكية»

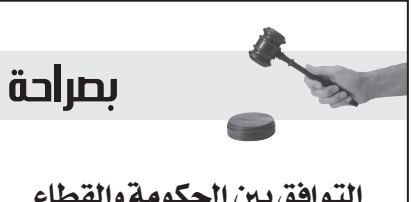


نقلت وكالة نوفوستي عن القائد العام للقوات الجوية الروسية الفريق أول الطيار الكسندر زيلين إعلانه أن المنظومة الصاروخية «أس 400» المتطورة المضادة لأسلحة الجو ستقوم بحماية أجواء موسكو وأن أفواجاً عسكرية عديدة سوف تتزود بها. وأضاف أن قوات الدفاع الجوي التابعة لقيادة المهمات الخاصة ستستسلم المزيد من منظومات هذه الصواريخ موضعاً أن مهمتها ستكون حماية سماء العاصمة الروسية وأجواء المناطق الصناعية وسط البلاد. وتعتبر منظومة «أس 400» الأكثر تطوراً في العالم وهي قادرة على التصدي لجميع أنواع الطائرات الحربية بما فيها طائرة الشبح الشهيرة كما تستطيع اعتراض الصواريخ الممنجة وتدميرها.

وعلى صعيد آخر صرح رئيس هيئة التعاون العسكري الفني الروسية ميخائيل دميترييف بأنه من المنتظر أن يبلغ حجم مبيعات الأسلحة الروسية 8.5 مليار دولار خلال عام 2008 (مقابل 7.5 مليار دولار في العام السابق). وستحتضن العاصمة الروسية موسكو معرضاً جديداً للأسلحة خلال الفترة من 21 إلى 24 آب. ويتُظن أن تشارك في هذا المعرض 450 شركة من روسيا و50 شركة من 25 دولة أخرى. وسيضم المعرض أكثر من 8000 معروض من بينها ما لم يعرض من قبل مثل عربة الإنزال «ب إم د 4» وناقلة الجنود المدرعة «ب ت ر 90» وكلتاهما من إنتاج روسيا.

■ ■

بعض ما قيل في آليات العمل النقابي في القطاع الخاص



التوافق بين الحكومة والقطاع الخاص في مفهوم «ثقافة العمل»!!

◀ عادل ياسين

يرتد مصطلح «ثقافة العمل» في الآونة الأخيرة كثيراً في الأدبيات الحكومية، فالحكومة وعلى لسان أكثر من طرف فيها تؤكد على ثقافة العمل، التي تعني الإقلاع نهائياً عن التفكير بأن الدولة هي مصدر العمل الوحيد والأمن، الذي لابد له من توفير فرص العمل لجيوش العاطلين، الذين يتضاعفون عاما بعد آخر، دون أن يجدوا تلك الفرص الذهبية التي كانت الحكومة تؤمنها لهم فيما مضى، من خلال شركاتها ومعاملها وأجهزتها الحكومية المختلفة، بسبب تغير إستراتيجية الحكومة، وتراجعها عن الدور الرعائي الذي لعبته لفترة طويلة، والذي تم من خلاله الالتزام بتأمين آلاف فرص العمل للمواطنين، ضمن المشاريع التي كانت تنتشر على مساحة الوطن، ذلك الالتزام الذي تحاول الحكومة التخلي عنه بمختلف الوسائل، لاعتبارات تتوافق مع السياسات الليبرالية التي تنتهجها الآن، والتي يقوم جوهرها على تقليص دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي، وترك الساحة للقطاع الخاص المحلي والأجنبي لكي يملأ الفراغ الذي ستحدثه أو الذي أحدثته في الكثير من المواقع، باعتبار أن القطاع الخاص هو من يعول عليه للقيام بالمهام التي كانت تقوم بها الدولة سابقاً، والتي تتسحب منها الآن واحدة بعد الأخرى، وخاصة فيما يتعلق بالاستثمار في شركات القطاع العام، التي أصبح استثمارها وإعادة أصلها وتشغيلها بما يتوافق مع الضرورات الاقتصادية والوطنية شيئاً من الماضي، وهذا ينسحب أيضاً على الاستثمار في الجانب البشري «القوى العاملة»، التي أكلت مهمته للقطاع الخاص وخاصة الصناعي منه، الذي يعاني الآن الكثير من الصعوبات بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج، بسبب قيام الحكومة برفع أسعار الطاقة، وعدم حماية الإنتاج الوطني بشقيقه الخاص والعام، والذي بات غير قادر على منافسة البضائع الأجنبية التي فتحت أبواب الأسواق المحلية لها على مصراعها، مما يعني إفلاس وإغلاق الكثير من المعامل والورش التي لا قدرة لها على المنافسة، وبهذا تكون الخسارة مضاعفة، خسارة للإنتاج الوطني، تؤدي إلى خروجه من السوق، وخسارة للعمال الذين سيلقى بهم إلى الشوارع، ليجثوا عن العمل مرة أخرى، وليزيدوا من أعداد جيش العاطلين عن العمل.

إن ما تدعو إليه الحكومة إذاً من تغيير في أسلوب تفكير العاطلين عن العمل، بتوجيههم إلى ضرورة اللجوء إلى القطاع الخاص للعمل فيه، ما هو إلا ضرب من الوهم والتضليل، لأن قدرة القطاع الخاص محدودة في حل أزمة البطالة، واستيعاب القادمين الجدد إلى سوق العمل، وإن استطاع استيعاب جزء منهم، فإن ذلك سيكون وفق شروطه هو، أي حسب مبدأ «العقد شريعة المتعاقدين»، والذي يحدد هذا العقد و شروطه في المال الأخير هو رب العمل، لأنه الأقوى في السوق. والسوق هو عرض وطلب، وعرض اليد العاملة الآن في السوق أكثر من طلبها، مما سيؤدي إلى انخفاض قيمة قوة العمل المعروضة بشكل كبير، وإلى سيطرة أرباب العمل الكاملة على شروط بيع تلك القوة، وهذا يتوافق مع ما صرحت به وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل حول العمال غير المثبتين في الدولة: «التثبيت وهم صنعناه فصدقناه، ولا مثيل له في العالم»، ويتطابق أيضاً مع تصريحات الدكتور نبيل سكر الذي يرى ضرورة التخلص من فكرة تثبيت الموظفين، التي انعكست بشكل سلبي مع مرور الوقت على أداء الموظفين، وتحولت من سبب لاستقرار والأمان الوظيفي إلى مبرر للكسل والتراجع في الأداء، ويضيف الدكتور سكر: إن نظرية العقد شريعة المتعاقدين لدى القطاع الخاص هي تجربة عالمية ناجحة دون شك، وهي محفزة للعمال على تطوير نفسه باستمرار.

ونحن نقول للسيدة الزيرة والسيد الدكتور، اللذين يدعيان الاقتداء بالتجارب العالمية بما يخص اليد العاملة، بأن الطبقة العاملة في أوروبا وأمريكا، من خلال نضالها ونضال نقاباتها استطاعت أن تنتزع الكثير من المكتسيات، التي تجسدت في صناديق الأمان المتعددة، التي توفر لهؤلاء العمال الحماية الاجتماعية: مثل صناديق البطالة، والتوقف عن العمل، والتدريب المهني، والضمان الصحي. واستطاعت الطبقة العاملة في الغرب الحفاظ على هذه المكتسيات من خلال الحقوق التي انتزعوها انتزاعاً خلال نضالهم الطويل، كحقهم بالإضراب لتأمين حقوقهم والدفاع عن مكتسياتهم... هذا ما جرى ويجري عالمياً، والسؤال الموجه للسيدة الزيرة وأقرانها من الليبراليين الجدد: ماذا فعلتم للطبقة العاملة من أشكال الحماية والتأمين، حتى تقنعوا العمال بتغيير ثقافتهم كما ترغيبون؟

■ Adel@kassioun.org

ضمن الاجتماع الذي عقده الاتحاد العام، لنقاش آليات العمل النقابي في القطاع الخاص، طرحت العديد من التوصيفات لواقع العمل النقابي، وآلياته المعمول بها حالياً، والتي تعمل وفقها النقابات، دون أن تحرز على أساسها تقدماً ملموساً يمكنها من الوصول إلى معظم عمال شركات ومنشآت القطاع الخاص، الكبيرة منها والصغيرة.

لقد تفاوتت وجهات نظر النقابيين من حيث التشخيص، وطرق العلاج المطلوب، وهذا طبيعي، لأن كل نقابي يتحدث وفقاً لتجربته، والإمكانيات المتاحة له، ونظريته لأهمية العمل النقابي وضرورة تطويره. ولكن اللافت للنظر في هذا الاجتماع، غياب النقابيين العاملين في القطاع الخاص، أي غياب من هم أدري «بشعاب مكة»، مما أدى إلى نقص كبير في تنوع وجهات النظر، لأن معظم المتحدثين عن آليات العمل النقابي المستقبلية في القطاع الخاص لم يعملوا فيه سابقاً، ولم يمرروا بتجارب فيه، وليس لهم دراية واسعة بما يجري داخل تجمعات عماله، فالفارق كبير بين أن تعمل في القطاع العام أو أن تعمل في القطاع الخاص.

ولكن ما طرح في هذا الاجتماع، سيشكل قاعدة انطلاق مهمة لصياغة برنامج عمل حقيقي، ليس على الورق فقط، بل من خلال خطوات عملية، يلمس أثرها عمال القطاع الخاص. افتتح الاجتماع أمين شؤون العمل في الاتحاد العام الرفيق أحمد الحسن موضعاً مخاطر استمرار النقابات بعيدة عن عمال القطاع الخاص حيث قال: موضوع عمال القطاع الخاص سيصبح موضوعاً خطراً أن لم نعالجه بالسرعة المطلوبة. وتساءل: هل استطاعت النقابات أن تتعامل مع الموضوع بشكل جدي؟ الحركة النقابية تعيش بعض الاختناقات، وتتعرض للكثير من الضغوطات والأخطار.

وتابع: كانت الفكرة أن يشارك ممثلو عمال القطاع الخاص بهذا الاجتماع، ولكن حالت عدة صعوبات دون المشاركة.

وأضاف: حتى نكون جديرين بالتعامل مع القطاع الخاص، يجب أن نقوم بمسالة كل اتحاد محافظة، وكل نقابة، عما قاموا به من عمل بهذا الخصوص.

النقابي عبد الله عوض من نقابة عمال النسيج في دمشق /قطاع خاص/:

نحن نعاني الكثير، والنقابي لديه مسؤوليات كبيرة في المنشأة، ولكن من خلال الحوار مع أرباب العمل يمكن أن نصل إلى نتائج، نريد دعماً أكبر من القيادة النقابية، ونريد مواقف صلبة منها . **النقابي حسام منصور /مصارف دمشق/:** يجب أن نؤكد الجوانب القانونية والتشريعية، التي أعطت المستثمر التسهيلات كافة، مقابل حرمان العاملين من الكثير من حقوقهم، مقابل يقدم استقلاله وتعهده مسبقاً بعدم الانتساب إلى النقابات، لأن العامل في القطاع الخاص المصريف والتأميني ليس مستعداً أن يخسر المزايا المقدمة المتوفرة له، في سبيل الانتساب إلى النقابات.

ابراهيم عبيدو/ رئيس الاتحاد المهني لعمال الصناعات الغذائية والسياحية/:

وتساءل: هل الانتساب مكسب للمنظمة النقابية أم للعامل؟ من الأطروحات التي سمعتها حتى الآن يبدو أن المكسب للنقابة، في حين أنه يجب أن نقتنع العامل بأن انتسابه للنقابة هو مكسب له بالدرجة الأولى، يمكنه من الدفاع عن حقوقه. ويجب أن لا ننسى الطبيعة النضالية للعمل النقابي، فلا نكتفي بالانكاء على القوانين والأنظمة.

وأضاف: سنواجه صعوبات جمة في متابعة عملنا، ورغم ذلك فعلينا أن نستمر به حتى لو فشلنا عدة مرات.

نحن اليوم نبدأ بترتيب بيتنا الداخلي، فممنظمتنا النقابية تعاني من التخبيط، وليست هناك حدود واضحة بين الهيئات النقابية (المكتب التنفيذي، الاتحادات المهنية، اتحادات المحافظات) ولا أحد يعلم ما هو مطلوب منه، ولابد من تحديد الأدوار من أجل إيجاد خطة عمل قابلة للحياة.

وتابع قائلاً: إن القطاع الخاص يعاني مثل القطاع العام وأكثر، حيث ارتفعت التكاليف على

القطاع الخاص، نتيجة ارتفاع أسعار الطاقة وزيادة الأجور، أما في القطاع العام فهناك توجه

جمال قادري:

إننا نقوم بالإضراب عند الضرورة في القطاع الخاص، والإضراب يحقق نتائج مهمة..



لإيقاف عشرات الشركات. وأخيراً أكد على ضرورة كسب ثقة أرباب العمل، وهي مهمة جداً إذا أردنا أن ننجح في تنسيب عمال القطاع الخاص. وبالنسبة لحق الإضراب أكد قائلاً: إننا نقوم بالإضراب عند الضرورة في القطاع الخاص، والإضراب يحقق نتائج مهمة.

عضو المكتب التنفيذي أحمد الحسن:

عقب على ما طُرح في الاجتماع، حيث قدم عرضاً للظروف والتحديات والتي جرت على الصعيد العالمي، ودفعت بمفهوم الحوار إلى الواجهة، حيث تنبئها الآن الحركة النقابية، وتعمل على أساسه، وأضاف:

العمل بالقطاع الخاص ليس سهلاً، وهو عمل معقد وصعب، وفيما يتعلق بالحوار الاجتماعي الذي دخل علينا حديثاً فقد بدأنا بالتعامل به، واستخدامه بالعمل النقابي، وأصبح أحد أدواتنا النقابية، وفي هذا قد يتفق معي البعض، وقد يختلف.

وأضاف: سابقاً كنا نتحدث عن الصراع الطبقي، ولكن التحولات التي جرت في العالم قلبت الموازين، وأفرزت، أو دفعت أصحاب القرار الاقتصادي في العالم لطرح مفهوم الحوار الاجتماعي، والحوار الاجتماعي هو الحوار والتفاوض السياسي، ولكن بالحقيقة الطرف الأقوى هو الذي يكسب هذا الحوار دائماً، ولن يكون هناك حوار اجتماعي يتساوى به الطرفين، ولكن هذه هي اللغة السائدة والرائجة التي أصبح يعمل بها العالم، وعلينا أن نعمل بها أيضاً، وأن أتقنا فن الحوار، فقد نصل إلى نتائج مقبولة إلى حد ما .

إن مفهوم الحوار هو مفهوم قديم يجب أن نعمل به. ونحن في الاتحاد العام قد تبيننا اتفاقية العمل اللائق، ووقعنا عليها بتردد، ويعتبر الحوار الاجتماعي أحد أهم بنود اتفاقية العمل اللائق، هم يعتبرون أن الحوار تقنية، ويجب علينا كنقابات وأرباب عمل أن ننقن هذه التقنية وأن نُحسن ممارستها .

■ ■

تثبيت العمال ضرورة موضوعية لا حكومية

المثبت وغيره: لقد تعرض الكثير من العاملين في القطاعين العام والخاص، لطرد تعسفي، ولإبعاد إلى مختلف المناطق السورية، رغم وجود قانون يحميهم، فكيف ستكون الحال عند غيابه، في مجتمع تقول حكمته الإدارية: «المدير دائماً على حق»، وفي ظل غياب شبه تام للنقابات الفاعلة المدافعة عن حقوق العمال.

ونسألها: لو كنت موظفة بدائرة حكومية أو خاصة، ومعرضة للطرد في أي لحظة، فما الضمانة التي ستحميك في هذه الحالة؟ وهل سيرادك الشعور بالطمأنينة والأمان الوظيفي؟.

وتقول الوزيرة في معرض حديثها: «إننا بحاجة لتغيير ثقافة العمل في سورية» فلا يسعنا إلا أن نقول بأن الثقافة عبر تاريخها الطويل كانت دائماً تسير إلى الإمام، جاهدةً لتطوير ذاتها، وتوسيع مجالاتها، على عكس ثقافة د . دبالا التي تعمل مع صقورها لإرجاع عجلة التاريخ إلى الوراء، وحرمان المستحقين من حقوقهم التي اكتسبوها بعرقهم وسواعدهم.

■ ■



العمل لهم، فقليل من الدول تترضي بمشهد آلاف المسؤولين في الشوارع، الباحثين عن لقمة تقيت جوعهم، والمشردين المفترشين أرض الحقائق العامة مسكناً لهم. ونذكر الدكتور دبالا بأن التثبيت لم تخترعه أية حكومة في العالم، لأنه جاء ثمرة تضحيات كبيرة قدمها آلاف العمال عبر التاريخ، فلا أحد يحق له أن يمن على العمال بما حققوه بأرواحهم ونضالاتهم.

ونقول لها رداً على مقولة الكفاءة، والفرق بين

وسنرد عليها بأسلوبها المحب: لاتوجد حكومة في العالم تحدثت عن رفع الدعم أكثر مما تحدثت عنه حكومتنا، ولم تمارس حكومة في التاريخ وربما لن تمارس في المستقبل ما مارسته حكومتنا بحق شعبها، برفعها أسعار المارزوت مرةً واحدة بنسبة 375 % . كما وأن دول العالم لاتتحدث عن التثبيت لأنها تجاوزت ضرورات وجوده الموضوعية، بفضل ما أمنت من ضمان شامل على الصحة وتعويزات للعاطلين عن العمل، وتأمين فرص

◀ **حسان منجة**

جاءت تصريحات وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل، د. دبالا الحاج عارف، طلقةً قاتلة استقرت في صدور عشرات الآلاف من العمال غير المثبتين، لتقطع الشك باليقين، وتوضح النوايا المبيتة التي تخفيها الحكومة وراء شعارات الإصلاح والتغيير.

فبعد صمت لم يدم طويلاً، أطلت دبالا الحاج عارف لتكرّر مقولة صقور الفريق الاقتصادي، وعلى رأسهم النائب الاقتصادي عبد الله الدردري بقولها: «إنه لا توجد دولة في العالم تتحدث عن التثبيت أكثر مما نتحدث نحن عنه، تثبيت العامل وهم نحن صنعناه.. وصدفناه، ولا مثيل له في العالم. مادام العامل كفوّاً فستتمسك به أية مؤسسة، عامة كانت أم خاصة، وما الفرق بين العامل المثبت وغير المثبت؟»

الوزيرة تفضل أسلوب المقارنات على مايبود،

رداً على تصريحات وزير النفط للصحافة..

انخفاض استهلاك الوقود ليس ترشيداً.. بل انخفاض للأنشطة الاقتصادية!

◀ إعداد وحوار: جهاد أسعد محمد

أثارت الأرقام التي أوردها وزير النفط سفيان العلاو عن حجم الاستهلاك المحلي للوقود في اللقاء الذي أجرته معه الزميلة «بورصات وأسواق» مؤخراً، جدلاً واسعاً، وخاصة لدى الاقتصاديين والمهتمين والعارفين بحقيقة الأمور، وأكدت مجدداً أن بعض كبار المسؤولين في الحكومة، مازالوا مصرين على المناورة من خلال اعتماد طرق حسابية لا تمت لعلم الاقتصاد بصلة. بهدف محاولة إخفاء النتائج الكارثية لسياساتهم المبلرلة عبر ذر الرماد في العيون..

وسعياً من «قاسيون» لوضع القارئ بالصورة الحقيقية لما يتوارى خلف هذه التصريحات والأرقام اللا مسؤولة التي يوردها بعض المسؤولين الحكوميين، أجرت حوارين مع كل من د. عابد فضلية ود. حيان سلمان، الاقتصاديين المعروفين.. وأجرت معهما حواراً سريعاً..

د. عابد فضلية:



العجلة الاقتصادية أمست شبه متوقفة!

د. عابد، في حديثه مع (بورصات وأسواق)، أكد وزير النفط سفيان العلاو أن الشعب السوري (يحرق) 25 مليار دولار من الوقود سنوياً. ما رأيك بهذا الرقم الخيالي؟

لقد حول وزير النفط الغاز والمازوت وكل ما يولد الطاقة، إلى وحدة واحدة، وهذا غير دقيق.. الرقم لا يستطيع أحد أن يؤكد أو أن ينفيه إلا إذا كانت لديه معطيات وافية. وفي العموم إذا كان رقم استهلاك الطاقة كبيراً فهذا لا يعني هدراً، بقدر ما يعني أن هناك نشاطاً اقتصادياً، الأمم المتطورة الصناعية

د. حيان سليمان:

يجب عدم تقديم

أي رقم قبل

التأكد من

صحته..

د. عابد فضلية:

سوق الأرقام غير

الدقيقة غايته

تبرير ارتفاع أسعار

الوقود..

وزارة الصناعة تصفي شركات القطاع العام الصناعي



نشرت جريدة الثورة بتاريخ 2008/7/29 مقالاً تحت عنوان (الصناعة ترسم سياسات مؤسستي النسيجية، والغذائية حتى عام 2015)، وبناء على ما جاء في هذا المقال، فإن وزارة الصناعة قد وضعت استراتيجيتها للقطاع العام الصناعي، حيث قررت بموجبه التخلص من عدد كبير من الشركات المتوقفة، والشركات التي لا قدرة لها على منافسة شركات القطاع الخاص في قطاعي الصناعات النسيجية والصناعات الغذائية، وذلك من خلال طرحها للاستثمار مع القطاع الخاص بعد تقييم الأصول الثابتة فيها .

لقد توافقت خطوة تصفية الشركات هذه، وطرحها للاستثمار مع إجراء إحصائيات شاملة لأوضاع العمال (الفائضين)، إذ قدرت وزارة الصناعة أعداد هؤلاء (الفائضين) في قطاع الصناعات النسيجية فقط، بـ(10791) عاملاً، وعزز هذا الكلام تصريح وزيرة العمل حول العمال المؤقتين، الذي أكدت فيه أن لا يوجد ما يسمى «وظيفة عمل دائمة».

إن حلقات التصفية للقطاع العام تتكامل الواحدة بعد الأخرى، وبهذه الإجراءات والسياسات تكون الحكومة، قد تجاوزت دورها وصلاحياتها التي رسمها لها الدستور السوري، مما يتطلب من القوى الوطنية كافة، بما فيها الاتحاد العام لنقابات العمال، التصدي الحازم والفوري لهذه السياسات التدميرية من خلال إجراءات عملية أقلها دعوة الطبقة العاملة، وكل الشرفاء المدافعين عن القطاع العام، إلى رفض الإجراءات الحكومية الأخيرة، وسياساتها العامة، والتي يعني استمرارها خسارة الوطن لاستقلالية قراره السياسي والاقتصادي، وخسارة الشعب السوري لما بناه من دمه وعرقه وجهده خلال عشرات السنوات.

واللافت للنظر بهذه الإجراءات هو تسارع وتأثرها الإجرائية، وفرضها كأمر واقع، والتسليم به، رغم كل الوعود التي قدمتها الحكومة والقيادة السياسية والنقابات بأن القطاع العام لن يطرح للخصخصة أو البيع أو الاستثمار، بالإضافة لضمان حقوق العمال وعدم تسريحهم.. فأين العمال والشركات العامة من هذه الوعود؟؟

■ ع. ياسين

ما انعكاساته على الاقتصاد الوطني بشكل عام؟

الحلقة مفرغة، ارتفاع الأسعار عادة يؤدي حسب مرونة الطلب إلى قلة الطلب، ويؤدي إلى انخفاض الأرباح، وانخفاض الطلب الكلي الذي يؤدي بدوره إلى ضعف العجلة الإنتاجية، وهذا يؤدي إلى قلة التشغيل، وقلة التشغيل تؤدي إلى ضعف الدخل الذي يولد الطلب، وقلة الطلب تؤدي إلى الكساد.. وهكذا...

هذا ما يبطئ النمو الاقتصادي ويضعف القوة الشرائية.. لدينا مشكلتان حدثتا في الوقت ذاته، وكلاهما نتج عنهما بطء عجلة النمو الاقتصادي: ارتفاع الأسعار العالمية خارجياً، ورفع أسعار المازوت داخلياً، وكلا الأمرين حدثا بشكل متزامن، وأقسم بالله أن عدوّتنا «إسرائيل» ما كانت لتتمنى لنا أو تسعى لأكثر من ذلك، وهنا لا أتهم أحداً، ولكن المسألة بهذا المستوى من الخطورة!!..

ارتفاع الأسعار العالمي خفّض القوى الشرائية لدى المواطن السوري، وفي الوقت ذاته ارتفعت الأسعار بشكل جنوني عندنا، مرة بسبب ارتفاع الأسعار العالمي، ومرة بسبب ارتفاع سعر المازوت.. الذي أدى لارتفاعات شاملة.. فحتى الحلاق رفع أجرته، ولم تبق سلعة في الاقتصاد السوري ثابتة على سعرها القديم أو قريبة منه..

● كيف ترى انعكاسات كل ذلك اجتماعياً؟

لدينا بطالة، والبطالة تعني أنه لا يوجد دخل، وأن دخل رب الأسرة يوزع على أكبر عدد من أفراد عائلته، ولدينا معدل أجور منخفض، ونتيجة السياسة الضريبية المعمول بها منذ سنوات ازداد العبء على أصحاب الدخل المحدود.. علماً أن معظم العاملين لدينا عاملون بأجر، وليست لأجورهم قدرة شرائية تذكر، ومن جهة أخرى فإن تطور الخدمات العامة كالخدمات الهاتفية مثلاً «النقال - الثابت» زاد من المتطلبات كماً ونوعاً، في ظل انخفاض كبير للقوة الشرائية، مما يؤزم المسألة أكثر فأكثر، وإذا طال الزمن ونحن على هذه الحال سيؤدي ذلك إلى مشاكل خطيرة وسيتسبب بإحباط اجتماعي ضمن العائلة السورية، واضطرابات اجتماعية، وسينتج عنه استشراء الجريمة والنهب والسرقة والعهر، وازدياد الأمراض الاجتماعية وتفكك عرى المجتمع..

هي التي تستهلك الوقود أكثر من الدول الأخرى، مثلاً: هل تصرف موزامبيق مثل دولة صناعية كبرى؟ الوزير استخدم المؤشر بشكل عكسي، يقول: نحن نهدر الوقود، وهذا الكلام غير صحيح..

● وزير النفط يقول: نحن نستهلك 370 ألف برميل يومياً منها 170 ألف برميل مازوت، 100 ألف برميل فيول، 50 ألف برميل بنزين، إضافة إلى 4 مليون طن من الغاز يومياً، ما دقة هذه الأرقام

الأرقام السابقة عندما تخرج من فم وزير، نحن كمواطنين وإعلاميين إذا لم نكن نملك أرقاماً من مصادر حقيقية لا نستطيع إيراد أرقام مخالفة؟ إذا أتينا بأرقام أخرى سيقال لنا مصدركم غير صحيح.. هو وزير وعضو حكومي.

ولكن كيف يثبت لنا الوزير أن هناك هدراً؟! هو يسوق هذه الأرقام ليبرر ارتفاع أسعار المازوت، ثم ليقول: انخفاض استهلاك المازوت عن العام السابق في آيار بنسبة 32 % وفي حزيران بنسبة 25 %.. يريد الوزير أن يقنعنا أن ما يجري هو ترشيد.. المازوت يستهلك لعشرين غرضاً، واستهلاكه المنزلي هو أقل الأغراض أهمية، إذاً هذا الخفض ليس ترشيداً، إنه انخفاض للأنشطة الأخرى (نقل - سير - توليد طاقة - صناعة - خدمات - سياحة.. إلخ، وهذا يعني فيما يعني أنه أصبح لدينا انخفاض بالنشاط الاقتصادي، انخفاض خطير، ومعنى هذا أن العجلة الاقتصادية التي تقاس باستهلاك الطاقة أمست شبه متوقفة!

هذا يستدعي الخوف والحذر والتشاؤم، وينذرنا بأن هناك مشكلة.. فحركة المواطن في بلدنا، وكما هو باد للعيان، تباطأت كثيراً.

● هل ارتفاع أسعار الطاقة والمازوت تحديداً من يقف وراء هذا التباطؤ؟

ارتفاع أسعار المازوت كأحد تجليات السياسة الاقتصادية المتبعة، أدى إلى بطء نشاط الصناعة والنقل والسياحة والخدمات، ولم يؤدّ إلى الترشيد الذي قد لا تتجاوز نسبته 5 %.. لقد تراجع الاستهلاك، ولكن هذا ليس ترشيداً لأن من يدفع ثمن الوقود هو القطاع الخاص، وبالتالي هو لا «يكب» المازوت على الطرقات ويهدره..

● هذا التباطؤ في عجلة حركة الاقتصاد،

مواطنة غير متكافئة

قلة يعيشون في أبراج عاجية، وغالبية يعيشون في القبور

ولتدعو إلى موت القطاع العام، كما يحدث الآن، بعد أن عملت على الخصخصة والمشاركة في مؤسساته، بل وفوق ذلك القانون رقم 1/ لعام 2003 والذي يدعو مدير المعلوماتية في محافظة دمشق إلى تنفيذ. هذا القانون أقسد قطاعات كبيرة في المجتمع، بدءاً من مجالس المدن والبلديات، إلى عمال البناء وضابطة البناء، وحتى المواطن العادي الذي يريد أن يبني بيتاً، بات يلجأ إلى أساليب فاسدة.

في أبراج عاجية

في أبراج عاجية يعيشون، لذلك لم يتعرفوا على مخالفات البناء، ولن يتعرفوا عليها إلا عن طريق الأرقام الصناعية، التي سوف تقدم لنا البيانات والمعلومات عن توزيع السكن العشوائي، لكي تتم معالجة المشكلة، وطالما أن المشروع سوف يتم البدء به، فإن من المفترض أن تحمل الأرقام الصناعية مهام أخرى، ومنها معالجة الجفاف والبطالة وتدني القدرة الشرائية، والركود الاقتصادي والفساد والنهب العام، والتلوث والخلل الإداري والخلل الاقتصادي، وتجاوز القوانين والأنظمة، أو الواقع الصحي المتدني، وتقليص الخدمات التعليمية وغيرها .

نتنظر الأرقام الصناعية لذلك، نحن نتنظر هذا الانجاز العظيم، لكي يقول لنا رئيس الحكومة بوضوح: لا تثبيت للعمال، ولا تعيين. ومن أجل أن تقول وزيرة الشؤون الاجتماعية: بصراحة، إن أكبر خطأ ارتكب سابقاً هو تثبيت العمال.

ونحن نقول: ماذا بعد؟ ماذا بعد؟

ولكن منذ تأسيس هذه الهيئة في العام 1980 وحتى الآن، لا نعلم ما هي الانجازات التي حققتها في سورية، ويحق لنا أن نسأل: ما هو عمل الشركات النفطية الأمريكية والأوروبية، التي تشارك سورية في التنقيب عن النفط؟ وما هي الدراسات الجيولوجية وأعمال التنقيب التي قامت بها؟ طبعاً لن نحصل على أجوبة!

أيضاً نتذكر جبل الأماس الذي اكتشف في سورية، وتم استيراد معمل بـ10 مليون دولار، وكانت المحصلة كذبة كبرى، والمعمل تحول إلى خردة.

مخالفات البناء

الذين فكروا وأدلو بتصريحات حول الحد من انتشار المخالفات عن طريق الأرقام الصناعية، هؤلاء يعيشون في أبراج عاجية، لذلك لن نلهمهم إذا لم يتعرفوا على مناطق الـ86 وعش الورور والقابون والمعضمية والجديدة والحجر الأسود وجبل الورد والمخيمات، وحتى على أبو رمانة والمهاجرين. نعم!! على أبو رمانة والمهاجرين، حيث تربعت على أسطح البنايات ملاحق باستنشآت بعد دفع المعلوم أو بقوة النفوذ. إن 60 % من بيوت دمشق وريفها، مخالفات على مرأى من الجميع، ومخططات تنظيمية تنام في الأدراج. لماذا؟! من أجل تراكم الثروات ونهب المجتمع، وإيصال ثمن الشقة، مخالفة أو غير مخالفة، إلى مبالغ فلكية تفوق الأسعار أسعار الشقق في مونتري كارلو ونيس وطوكيو وباريس، وخلق فئة عبر سنوات طويلة امتنعت سرقة المجتمع وسرقة التنمية، لتقف الآن وتدعو إلى تحويل سورية إلى بلد سياحة وخدمات، لأن الزراعة والصناعة ليست قطاعات إستراتيجية،

◀ نزار عادلة

تبدأ محافظة دمشق بمشروع يسهم بشكل كبير في الحد من انتشار المخالفات، وذلك بمراقبة المدينة عن طريق الأقمار الصناعية. ويتضمن المشروع قاعدة بيانات تحليلية من عام 1970 وحتى عام 2010، تحتوي على قاعدة بيانات إحصائية عن أماكن توزيع السكن العشوائي، وتأثير المخالفات على الجوانب الحياتية الأخرى، كالتوسع على حساب المساحات الخضراء، والتأثيرات السلبية على البنى التحتية. توفر هذه التكنولوجيا القدرة على المراقبة، ودراسة مدينة دمشق ومحيطها الحيوي، بحيث يتم تحليل الصور لمعرفة أماكن وجود المخالفات.

ويبين مدير المعلوماتية في محافظة دمشق بشار القدرة، أن الأسباب التي دفعت للاعتماد على هذه التكنولوجيا، هي عدم وجود بيانات دقيقة وأرضية للتحقق من تاريخ بناء المخالفات، تنفيذاً للقانون رقم 1/ لعام 2003، الذي أكد على ضرورة إيجاد حل للسكن العشوائي لما له من آثار سلبية.

الاستشعار عن بعد

هذا الخبر يذكرنا بالاستشعار عن بعد، وهو مصطلح يعبر عن مجموعة من الطرق والوسائل العلمية الحديثة لدراسة الأشياء وفهمها واستشراف حدودها عن بعد، وخاصة الأرض وتشكلاتها وظواهر سطحها. يومها تشكلت مؤسسة، وما زالت، وعقدت ندوات ومحاضرات وورشات عمل حول هذا العلم الكبير ومساهمته في تنفيذ المشاريع التنموية المختلفة، لا اختصار الزمن وتحقيق المردود الأعظمي.

يوميات مسطول

دعوة إلى عشاء

◀ **سمير عباس**

باعتباري مسطولاً فأننا أتقبل أي شيء ببساطة، وقد تعودت منذ أربعين عاماً على العجائب والغرائب، فلم يعد يدهشني شيء. ومع برودة أعصابي أدهشني أحد أغنيائنا. سادتنا تاج رأسنا.

ذهلت يارجل، الدنيا دنيا، والبلد قريبة من المجاعة إن شاء الله. وحتى رئيس وزرائنا، وليس فقط صاحبي وحبيبي الدردي، يعدنا بأنه في سنة 2010 سوف نجوع أكثر من الآن، وعلناً في البرلمان، وأنه لا حل لديه.

والناس محتاسة من هلق كيف بدها تدبر مصاريف المدارس والمازوت ومؤونة الشتاء، ومائدة رمضان، اللي جاين لصق بعضهم. يعني مصيبة بعد مصيبة، وبهذا الجو الكثيب طلعلنا غني، مليون شعبان، بقصة مثل أفلام ألف ليلة وليلة. شو القصة يامؤمن؟ وليش زعلان ياسيدي؟ صاحبنا عم يعمل بيت جديد، وطلع براسه أن يعمل بيته كله أحواض سمك زينة، مستورده من بره. يعني غالي كتير، كل سمكة ثمنها راتب خريج جامعة. وراح يعمل جدران المنزل أحواض، والأرض والسقف كمان، وطبعاً زجاج الأحواض سميك وقوي، منشان يتحمل وزن وضغط واستخدام، اللوح الواحد ثمنه براتب خريج جامعة العمر كله، وطبعاً صاحبنا راح يشيل الجدران والأرضية ويعملها كلها أحواض. تصور يارعاك الله.

بتعرفوا شو لازم نعمل. أنا أدعو كل فقراء دمشق للعشاء كل ما صاحبنا عبأ البيت سمك، بنروح لعنده، وينشيل السمك وينشوية عالفحم بالجنية. بنتعشى وينروح ننام.

وطبعاً ثاني يوم بييجيب غيرهم وينرجع بنشوي سمك، وهيك حلينا مشكلة الأكل لبعض فقراء دمشق. عقبال نحل مشاكل اللبس والدواء والتدفئة والطب والمدارس والسكن والمواصلات... إلخ.

وما بعتمد صاحبنا بيمنعنا نتعشى عنده، معقول يعملها؟

■ ■

حي الجزماتي بحلب يعاني من نقص المياه

بسبب قدم شبكة مياه أحياء حلب القديمة، يقدر هدر المياه الناجم عن التسرب من الشبكة بنسبة 30 %, ونظراً لنقص المياه الشديد الذي تعاني منه مدينة حلب الشهباء قامت مؤسسة المياه مشكورة بتغيير الشبكة المتهترئة في بعض الأحياء، ومن ضمنها شارع جامع عبيدة بن جراح في حي الجزماتي الذي تقدم سكانه بالشكوى التالية إلى صحيفة قاسيون:

«إننا نحن أهالي وسكان حي الجزماتي – شارع جامع عبيدة بن جراح، نعاني من مشكلة انقطاع أكبر نعمة، ألا وهي نعمة مياه الشرب التي لايد منها لقضاء جميع الحاجيات المنزلية، وذلك منذ أكثر من ستة أشهر، علماً بأننا قمنا بالشكوى إلى مديرية المياه والصرف الصحي، وعلماً أن هناك تبديل شبكة وذلك في بداية الأمر، وبعدها قمنا بشكوى ثانية، عندها تم تزويدنا بالماء لمدة يومين فقط وبعدها عاد انقطاع الماء من جديد، وحتى الآن والمياه تنقطع يومياً من الساعة التاسعة صباحاً ولغاية الساعة العاشرة ليلاً، وكل هذا الوقت ونحن بدون ماء...

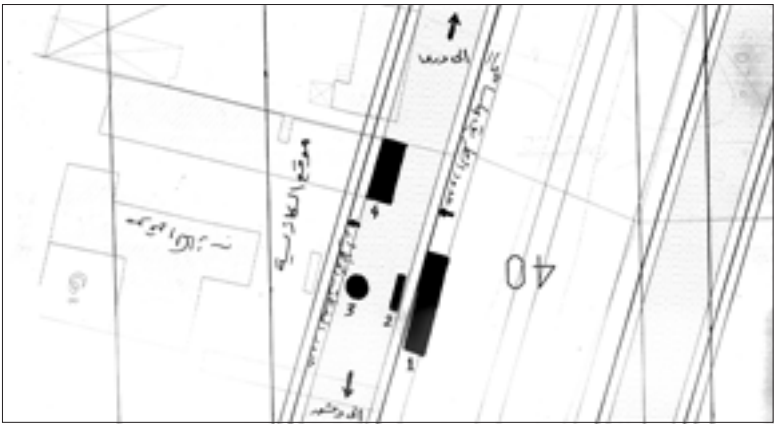
فيا حسرتاه على منازلنا .. فهي في فوضى عارمة، لذلك نرجو التفضل بالنظر لوضعنا الحرج، علماً أننا قدمنا شكوى جديدة ورد علينا بأن الشبكة أصبحت ضعيفة في هذا الشارع والشارع المجاور فقط، ولا حل لمشكلتنا. لقد أصبح الوضع لا يطاق خصوصاً في هذا الصيف الحار.. فالرجاء، الرجاء النظر في أمرنا».

إن صحيفة قاسيون تضم صوتها إلى صوت أهالي الحي، وتطالب مؤسسة المياه بحلب بإيجاد حل سريع لهذه المشكلة..

■ **رياض اخضير حلب**

في مدينتي «داعل» و«إزرع»:

فساد بالجملة واستهتار كبير بالخدمات للمواطنين



السيئة المقدمة للمواطن، والاستهتار الكبير بالمصالح والمرافق العامة، ولضيق الوقت توقفنا فقط أمام مشكلتين، أولاهما: الطريق الذي تم تنفيذه بالحي الجنوبي الغربي، ويصل ما بين إزرع وذنبية وصولاً إلى محافظة السويداء، وهو على غرار الطرقات السيئة في مدينة داعل، تم تنفيذه بمواصفات سيئة، ولم تمض فترة قصيرة على تنفيذه حتى بدأت الحفر والتموجات والانثقافات، نتيجة عدم دحل ورص الطبقة تحت الأسفلتية، بشكل جيد، وتراهها تتحرك بشكل سيئ تحت عجلات السيارات، وثانيهما والتي تقلق الناس: بقاء «الريغارات» على خط الصرف الصحي بدون أغطية وتهدد حياة الناس بخطر السقوط فيها، هذه الأغطية تتم سرقتها نهاراً جهاراً، من جامعي الخردة، ليتم بيعها إلى تجار الخردة الكبار، وقد يتم بيعها للمتعهد، ليتم تركيبها مرة ثانية وثالثة، وهكذا دواليك.

■ ■

مشاريعنا الضرورية الأخرى، حتى لو لم ندفعها بشكل مباشر.

خيار وفقوس عند ضعاف النفوس
أحد المواطنين تسأل: لماذا تُزال مخالفات المواطن الفقير الذي يبني غرفة ليستر بها عياله، حتى لو كان خارج التنظيم، بينما لا تُزال مخالفات الواصل والمقتدر مادياً، والذي له علاقات مشبوهة، وخاصة مع «الكبار»، رغم وجود قرارات بإزالتها؟! وهذا ما حدث مع أحد سكان الحي الغربي وقد أزيلت الغرفة التي بناها بعد أقل من ساعتين على إنشائها، ودون قرارات وكتب رسمية، بينما لم تزل محطة محروقات داعل التي أنشئت أساساً دون ترخيص، ثم تجاوزت بعد ذلك على الأملاك العامة وحرم الطريق الرئيسي، وحتى على الحدود المساحية للطريق نفسه. حيث أقام صاحب المحطة قبناً أرضياً في وسط الطريق المساحي، وأزال كثيراً من الأشجار في المنطقة الخضراء من حرم الطريق، وأقام فيها منصات لمحركات الضخ، وتساءل جميع سكان المنطقة كيف وصل البناء إلى هذه المرحلة دون ترخيص؟! ولماذا لم يتم توقيفه؟!

كيف جرى التعامل مع الموضوع رسمياً؟
صدر عن محافظ درعا الدكتور فيصل كلثوم الكتاب رقم 622س/6/10 إلى مجلس مدينة داعل وفرع المواصلات الطرقية، يتضمن إزالة المخالفات المرتكبة من صاحب محطة محروقات داعل خلال ثلاثة أيام، ولكن مجلس مدينة داعل لم ينفذ إزالة المخالفة بالشكل الصحيح، واختلفت اللجنة على شكل الإزالة، فتقدم شرطي البلدية المرافق للجنة الإزالة بكتاب يعلم البلدية بعدم التنفيذ كما ورد في كتاب المحافظ، ما أدى إلى إرسال كتاب تأكيد من المحافظ إلى مجلس مدينة داعل برقم 683س/6/10 بتاريخ 2008/7/30، والذي يقول:

«إلى مجلس مدينة داعل، إلى فرع المواصلات الطرقية: يطلب إليكم تنفيذ مضمون كتابنا رقم 622س/6/10 والمتضمن إزالة المخالفات المرتكبة من صاحب محطة محروقات داعل، والورادة في مقترح اللجنة المشكلة من قبلنا، وإعلامنا التنفيذ خلال 24 ساعة، مع التوثيق بالصور قبل وبعد التنفيذ، تحت طائلة المساءلة القانونية والمسلكية.»

وقد حضرت «قاسيون» إلى موقع المخالفة بتاريخ 2008/8/5 وتبين أن الجزء الذي تمت إزالته بعد الكتاب الثاني هو فقط الجزء الواقع ضمن الحدود المساحية للطريق، (المربع رقم 1)، وليس كل المخالفة، وليس على الأقل الجزء

الواقع ضمن المنطقة الخضراء من حرم الطريق، (المربعات 2،3،4) من المخطط المرفق.

تنفيذ مبتذل على حساب احتياجات أخرى
أحد المواطنين من مدينة داعل يتساءل: لماذا ينفذ مجلس المدينة مشاريع غير ذات قيمة خدمية وبتكاليف عالية قد يتجاوز أحدها 1.5 مليون ل س، بينما هناك تجاهل كبير لقضايا خدمية ومطالب هامة وملحة كثيرة لم تنفذ؟ مثل شكوى المواطنين المجاورين لمكب النفايات، من الأضرار التي تلحق بمحاصيلهم الزراعية من قمع أو زيتون، نتيجة الأوساخ المتناثرة، وأكياس النايلون التي تتطاير من المكب، علماً أن هناك قراراً بتسييجه، ولكن لم يتم حتى الآن رصد ميزانية لذلك، مع أن المكب يؤدي الجوار منذ أكثر من خمس سنوات.

في مدينة إزرع فساد مشابه
في مدينة إزرع حدثا عدة مواطنين عن قضايا مشابهة لما في مدينة داعل، من حيث الخدمات

■ ■

مشاهد مثيرة من مشفى الباسل في مدينة البوكمال

● **المشهد الثاني: الساعة الثامنة و النصف في مشفى الباسل، يوم السبت 2008/7/19**

لا وجود للمدير ولا لنائبه في المشفى، فهم يستبدون في منازلهم على أنسام المكيفات، بينما تصل إلى المشفى مريضة جاءها آلام المخاض، وتكاد تضع طفلها على درج المشفى المتسخ... لا يوجد مستخدمون، المصعد معطل، الظلام يسود المشفى بسبب عطل كهربائي استمر لمدة ساعة، ولا أحد في ما يسمى بورشة الكهرباء موجود لإصلاح العطل، وبعد جهد جهيد وُجد عامل الورشة نائماً بهدوء واطمئنان، وعند إيقاظه والطلب منه بأن يصلح العطل، أجاب بأنه لا يستطيع ذلك، لأن قواطع الأمان الكهربائي لا يمكن الوصول إليها، بسبب وجود فرش المشفى المتجمعة لتسد مدخل التحكم ولوحة القواطع، والمقسم مغلق ولا حياة لمن تتادى، وفي كل المشفى لم نجد سوى مستخدم واحد مناوب فقط، من أصل 75 مستخدماً، و بقدرة قادر استطعنا رفع المريضة مع دمها وُجد عامل الورشة نائماً بهدوء واطمئنان، وعند إيقاظه والطلب منه بأن يصلح العطل، أجاب بأنه لا يستطيع ذلك، لأن قواطع الأمان الكهربائي لا يمكن الوصول إليها، بسبب وجود فرش المشفى المتجمعة لتسد مدخل التحكم ولوحة القواطع، والمقسم مغلق ولا حياة لمن تتادى، وفي كل المشفى لم نجد سوى مستخدم واحد مناوب فقط، من أصل 75 مستخدماً، و بقدرة قادر استطعنا رفع المريضة مع دمها وأعقاب السجائر والتراب من على الدرج، ونقلناها إلى جناح النسائية الخالي من المرضى والأطباء..

والأسوأ من كل هذا، أن الطبيب لم يحضر إلا بعد ولادة الحامل بنصف ساعة، ليجد بحيرةً من الدم تملأ الغرفة

وعندما تم الاتصال مع مدير المشفى كان هاتفه مغلقاً... أما نائبه فلم يتنازل حتى بالرد على الاتصال... في حين كان جواب رئيس قسم النسائية: «أنا لست مناوياً اليوم، ولا شأن لي بما يحصل»

حسبنا الله ونعم الوكيل!!!

■ ■

● **المشهد الأول: بعد وصول المدير الجديد**

وصل المدير الجديد بالوكالة، ساعياً إلى تثبيت نفسه في منصبه، رغم شكايي المحتجين، واعتراضات المختصين.

فذلك المدير الجديد قد عرف بفشله في إدارة مستوصف صغير فيها مضي، فكيف سينجح في إدارة صرح كبير كمشفى الباسل؟ لا يمكننا أن نتملس الجواب إلا في غفوة المحاسبة، ودعم الغرضين!!

وكان من نتائج المجيء الميمون للمدير الجديد ما يلي:

لقد أصبح الالتزام بالدوام في المشفى أسوأ بكثير من السابق، خاصةً من جانب عناصر التمريض والتخديم والأطباء المقيمين:

- رئيس قسم المخبر لا يُعرف له هوية أو طريق أودوام!!!

- رئيس قسم النسائية «يتحطط» على أُنذاده، ويهرب من المشفى قبل الساعة التاسعة صباحاً.

نائب المدير لا يداوم إلا حسب مزاجه، ولا يوقع أية ورقة رسمية بغياب المدير.

- فنيو التخدير في رغد من عناء الوظيفة، ولا مشرف عليهم إلا الله!!

- موظف المقسم يعمل على هواه، ويترك السماعاة مرفوعة بحجة التواجد الدائم، وانشغال الخط .

- وجهاز النداء معطل، وكان الله في عون المحتاجين.

- مستودع المشفى مقام على أرض ترابية، ومخزونه يأكله التراب.

- والأوساخ في جميع الأقسام والساحات.

- تهريب المرضى إلى المشا في الخاصة يتم بشكل علني، بحجة عدم توفر الأدوات الجراحية، وسوء التعميم.

مدينة الميادين ومخططات الحسوبية



سكنية منذ عشرات السنين، وإبقائها على ما هي عليه دون إدخالها في المخطط التنظيمي. علماً بأن مجلس مدينة الميادين قد طلب من اللجنة إدخال تلك الأراضي إلى المخطط التنظيمي، ولم تستمع اللجان إلى ذلك الطلب.

لذا نرجوا تشكيل لجنة تحقيق، للاطلاع والوقوف على ما قامت به تلك اللجان من عبث بالمخطط التنظيمي للمدينة، واستهتارها بالمصلحة العامة ومصالح المواطنين، كما نرجو التحقيق مع سكان المدينة، المتضررين منهم والمستفيدين، وذلك لإنصاف المظلومين، ورفع الظلم عنهم، ومعاقبة العابثين بحقوق الناس.

وفي النهاية نتساءل: لماذا تدخل المخطط منذ عشرات السنين، أراض لأشخاص من ذوي الحسوبيات، وتعطل بقية أراضي المواطنين الفقراء، الذين ليست لديهم القدرة على نيل حقوقهم، وليس لهم من مغيث؟

مراسل قاسيون- الميادين، دير الزور

◀ **يوسف البني**

مثلها مثل معظم المدن والبلدات في أحزمة الفقر في سورية، تعاني مدينة داعل في محافظة درعا من انعدام الاهتمام بالخدمات العامة، إلى جانب الفساد المنظم الذي يُمارس عن طريق عقود ومواثيق رسمية، يجري التلاعب بها والاستتار خلفها.

كانت لـ«قاسيون» جولة في مدينة داعل، واستمعت لشكاوى المواطنين حول كثير من القضايا، منها التنفيذ السيئ لمشروع طريق محطة المعالجة، الواصل من طريق عام دمشق درعا إلى محطة معالجة مياه الصرف الصحي، والذي نفذ من متعهد في عام 2005. وجرى العادة في المشاريع التي يتم تنفيذها من متعهد، أن يكون هناك لجنة تقدم الدراسة الفنية والمواصفات المطلوبة، ولجنة تشرف على التنفيذ والاستلام.

تم الاستلام البدائي للطريق عام 2005 من اللجنة المختصة، وبعد أقل من شهرين بدأت الحفر والتموجات والانثقافات تظهر في الإسفلت، علماً أن السيارات التي تمر عليه قليلة وغير ثقيلة الوزن، وسبب هذا الخراب أحد احتمالين: إما الدراسة الفنية كانت غير صحيحة وغير كافية، أو أن تنفيذ التسوية والدحل والرصف بالحصى وطبقة الأساس وبقياء المفاع لم تكن بالمواصفات المطلوبة، والخلل في ذلك إما النوعية أو بالمساکة اللازمة.

تم استلام الطريق استلاماً بدائياً ووافقت اللجنة المشرفة على ذلك، واستلم المتعهد قيمة التعهد وفي القانون يبقى له التأمين النهائي الذي يستلمه عند التسليم النهائي للمشروع، أي بعد مرور سنة على تنفيذه... هذه المبالغ لم يطالب بها المتعهد، ولم يظهر بعد الاستلام البدائي، وكان يجب أن يتم التسليم النهائي عام 2006، ولكنه يعلم أن المبلغ المتبقي له أقل كثيراً من التكاليف التي سيضطر لدفعها لإصلاح الطريق، فلماذا لا تطالبه الجهة العامة صاحبة المشروع، بالتسليم والالتزام بالإصلاح والتنفيذ حسب الشروط والمواصفات؟!

نحن نتكلم عن انزعاجنا من الخراب الحاصل في الطريق لعدة أسباب، أولها أننا اصحاب الأراضي والعقارات على جانبي الطريق، والتي يجب أن يَحْدُمَها بشكل صحيح، وثانياً بصفتنا مواطنين نحب بلدنا وعلينا أن نفصح الفساد والغش المنتشر في تنفيذ المشاريع التابعة للدولة من المتعهدين، وثالثاً لأن هذا المتعهد قد أخذ قيمة المشروع من أموالنا ومن مستحقّاتنا ومخصصات

قامت مديرية الخدمات الفنية في محافظة دير الزور، بتكليف عدد من اللجان الإقليمية الدائمة والاستثنائية، لإدخال بعض المناطق العقارية، الواقعة في مدينة الميادين، إلى المخطط التنظيمي وتعديل صفتها، حسب ما تقتضيه المصلحة العامة، مع مراعاة مصالح المواطنين

قامت مديرية الخدمات الفنية في محافظة دير الزور، بتكليف عدد من اللجان الإقليمية الدائمة والاستثنائية، لإدخال بعض المناطق العقارية، الواقعة في مدينة الميادين، إلى المخطط التنظيمي وتعديل صفتها، حسب ما تقتضيه المصلحة العامة، مع مراعاة مصالح المواطنين

ولكن للأسف الشديد، فإن هذه اللجان قد قامت بارتكاب العديد من الأخطاء، وقد تكررت هذه الأخطاء، مع تبدل تلك اللجان.

حيث أنها استهترت بالمصلحة العامة للمدينة، وبمصالح المواطنين، دون أن تأبه لما قد يسببه هذه الاستهتار من نتائج .. حيث أصبح سكان المدينة يشعرون بالغبن والتهميش، وأنهم مواطنون من الدرجة الثانية أو الثالثة، وأنه لا يقيمه لرأيهم أو لمصالحهم، ماداموا ليسوا من أصحاب الحسوبيات!!

وتجاوزات هذه اللجان واضحة للعيان، وليست مجرد إدعاءات من سكان المدينة، لايسندها دليل، والمخططات الجديدة والقديمة تثبت ذلك، وإليكم بعض تلك التجاوزات، على سبيل المثال :

1- قامت اللجنة بإدخال أراض إلى المخطط التنظيمي، وتغيير صفتها، وتركت أراضي مجاورة لها، ومن نفس العقار، دون أن تدخلها إلى المخطط. علماً بأنها دور سكنية، ومحلات تجارية، مقامة منذ عشرات السنين .

2- إدخال مراكز أدارية ومقاصف إلى المخطط التنظيمي.

3- إدخال حدائق مشجرة بالنخيل، منذ ما يزيد على خمسين عاما إلى المخطط التنظيمي، وإدخال أراضي خالية، لا يوجد فيها أي مبنى. وإهمال وترك الأراضي التي أقيمت عليها دور

في نقدنا الذاتي..

الصحافة السورية واقع قلق.. وإرث هش.. وفساد منمّق!

◀ عبد الرزاق دياب

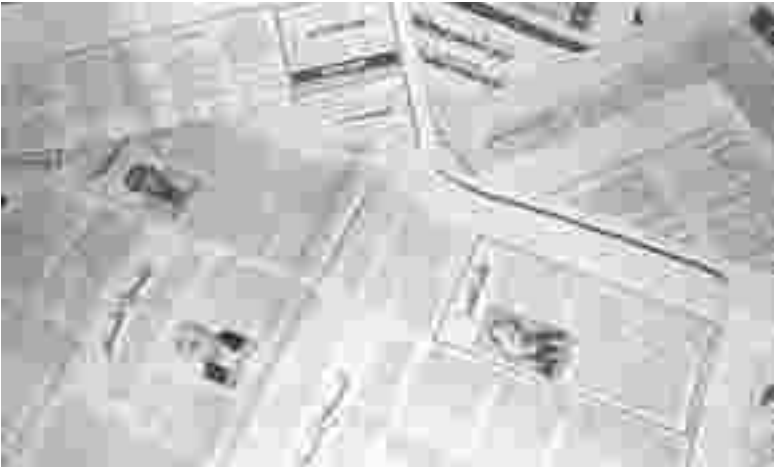
(من يعمل في مهنة الصحافة يقضي النصف الأول من حياته في البحث عما يجهل، والنصف الثاني في السكوت عما يعرف).

● كاتب أثنائي ساخر

الصحافة الخاصة
في استعراض سريع لتاريخ الصحافة السورية الخاصة، وعلى الأقل منذ 20 عاماً، أي منذ أواسط الثمانينات لم تكن هناك صحيفة سورية واحدة يمتلكها مواطن سوري، السبب أن قانون المطبوعات في تلك الآونة كان يضع الصحافة في يد الحكومة فقط.
في تلك الفترة كانت موضة الصحافة الخاصة الوافدة فقط. السوريون كانوا مستثمرين على المناسبة، لتلك الصحف التي يمتلكها لبناني أو سواه. يذهب السوري إلى بيروت ويوقع عقد استثمار من اللبناني لمدة 99 سنة أي أنه يصبح بحكم المالك الرسمي، يبدأ العمل في سورية بعد أن يحصل على موافقة التداول في سورية، عن طريق وزارة الإعلام، أما الطريقة الثانية فكانت الحصول على تراخيص من صحف عربية كبرى تعيش في الخارج مثل اليونان وقبرص.
لكن ما الذي قدمته تلك الفترة من تاريخ الصحافة السورية الوافدة، (إن صحَّ النسب)، للصحافة السورية وللمواطن السوري؟! هذا النوع من الصحافة عاش على ابتزاز المؤسسات الرسمية، من وزارات وبلديات ومؤسسات، من باب الإعلان عن إنجازاتها، حيث يتصدر رئيس بلدية صدر صفحة ملونة وبمبلغ 20 ألف ليرة سورية، من ميزانية كان من المفترض أن تذهب إلى عمل خدמי للناس، هذه الصفحة التي تشيد بمهاراته في العمل، قد تصل إلى الجهات العليا التي ستبتمس له وتمدد ولايته.

الأسلوب الآخر الذي روجت له هو الاعتماد على التعاميم التي تصدر عن المحافظين، بالإعلان والاشتراك في هذه الصحف، التي عاشت وترعرعت على هذا الشكل لسنوات طويلة. أما كيف كانت تدبير العمل الإعلاني؟! فيكل بساطة كانت مجموعة من الفتيات الجميلات تشكلن في تلك الفترة نموذجاً كالنجوم، وتعرضن من أين تؤكل الكتف، ولم تزل بعضهن في العمل الصحفي حتى اليوم، مع أجهتاد في تغيير الأسلوب بعد دخول الصحافة الخاصة بشكل رسمي إلى السوق الإعلامية السورية.

أحد أقطاب الإعلان في تلك الفترة يمتلك مكتباً خلف مشفى المجتهد، على خصره مسدس وبين فخذه ليتر ويسكي فاخر، وخمس فتيات في أول العمر، ينتشرن في الملاهي، من الربوة حيث صغار المطربين في (العراد) ومطعم القصر، إلى كازينوهات الغوطة، حيث السكاري ومطربي الأعراس. هكذا كان المذكور يدير الإعلانات لأغلب الصحف والمجلات الخاصة آنذاك، عمولة 25 % إذا تمكن صاحب المطبوعة من الحصول على الـ 75 % المتبقية مع المؤسسة العامة للإعلان. أما كيف يتهرب المعلنون والصحيفة ومندوب الإعلان من دفع حصة مؤسسة الإعلان، فقد ظهر وعمم حتى تاريخه (الريبورتاج، اللقاء المعلن)، إعلان على صيغة المادة الصحفية، ليس إعلاناً فجاً.. وإنما يقبض ثمنه على كل حال.



الصحافة الخاصة الآن
ما زالت الصحافة الخاصة تحبو على ركبتيها، فقط خانة الاستثمار في المجال الإعلامي، ما قاد إلى ظهور عشرات الصحف الخاصة المنوعة، وفي الغالب ما زالت رهينة التجربة السابقة، وتمارس الأساليب نفسها في التمويل، وكبار المستثمرين أرادوها صوتاً لهم، وهذا ما تؤكده النظرية الإعلامية التي تقول: (الإعلام صوت السيد)، والسيد هنا هو المالك.
من يدير العمل هو مجموعة الباحثين عن فرصة عمل، وهو ككل القطاع الخاص، يبحث عن الصحفي الذي يمكن أن يرضى بالسعر الأقل، وفي مجملها لا تزيد رواتب المحررين عن 25 ألف ليرة إذا كان اسماً لامعاً، والأفضل أن يكون خريجاً جديداً، أما أغلب المواد الإعلامية، فمصدرها المستكتبون على القطعة التي لا يزيد ثمنها على 2000 ليرة.
هذه الصحف، وإن طورت مفردات عملها،

فلاشات صحفية..

- كلما ازداد حديث بعض المسؤولين في الحكومة عن «حرية الصحافة»، ازدادت بالمقابل إجراءات التضييق على الصحف والمجلات المعروفة بجديتها وموضوعيتها، حتى بتنا نسمع كل يوم تقريباً خبراً عن منع توزيع دورية ما، أو سحب أعداد مطبوعة أخرى من التداول لسبب أو لآخر، وكان آخر ما انشغلت به الأوساط العامة وخاصة الصحفية في هذا السياق، هو منع توزيع العدد الثالث عشر من الزميلة جريدة «الخبر» الصادر في 2008/8/2.. لأسباب غير مقنعة..
- حتى يومنا هذا، حين يعجز بعض المسؤولين الكبار عن تبرير أخطائهم الإدارية، أو تورية فسادهم بالصورة التي اعتادوها، أي عبر المراوغة واختلاق الحجج والذرائع، يميلون لإسكات الأقلام الجريئة التي تفضحهم عن طريق الأساليب الكلاسيكية التي توفرها لهم صلاحياتهم التنفيذية.. وسطوتهم ويدهم الطولى؟!
- يحاول الكثير من المدراء العامين، ومن بحكمهم، وبعض الوزراء اعتماد أسماء صحفية محددة للترويج لهم وتجميل صورهم، وبالمقابل لا يقصرون تجاههم بالحماية، وتوظيف المقربين منهم، وتزويدهم بالأخبار الساخنة، وخصهم باللقاءات الصحفية والدعوات الشهية..
- يعاني الكثير من الصحفيين الشرفاء العاملين في الصحف الرسمية أو شبه الرسمية، وخاصة أولئك الذين يمتلكون مهنية عالية ووعياً وطنياً نقياً، من ضغوطات شديدة في مواقع عملهم، وكثيراً ما نسمع عن صدامات عنيفة بينهم وبين رؤسائهم المباشرين وغير المباشرين.. وقلة منهم من يستطيع التحمل لفترات طويلة قبل أن يجمع أوراقه ويرحل إلى غير رجعة..
- الصحافة في بلدنا ليست سلطة رابعة أو سابعة أو عاشرة.. إنها ليست سلطة على الإطلاق، وإلا لكان المسؤولون المتربعون في مناصبهم حتى الآن، والذين أثبتت الصحافة عدم كفاءتهم، أو فسادهم.. داخل السجن.. أو على أقل تقدير في مزارعهم المنهوبة من المال العام، يربون الدجاج والأرانب..

■ ج. أ. محمد

تحقيق العدد
وصحفها والمواضيع التي تعالجها .. إحدى الجرائد الحزبية أثارت في أحد أعدادها قضية شركة فاسدة، صال المحرر وجال، وجمع ما استطاع من وثائق تدين المدير وبعض المتعاونين معه، وبدأت الأمور وكأن الصحيفة تسعى لإحداث ثورة في عالم الصحافة المحلية، لكن في العدد التالي مباشرة، قامت الصحيفة نفسها بنشر إعلان عن الشركة وما تقدمه من خدمات جليلة للجمهور، مع تصريح للمدير الفاسد يظهر فيه «بطولاته الإدارية والإنتاجية»، والذي حدث من تحت الطاولة بكل بساطة، أن مندوبة إعلان أكلت المبدأ مع جهد صحفي، مع الحقيقة!!.
ولكن ما تقدم ليس كل ما في صورة الصحافة الحزبية أو القريبة منها، فنّمة أمثلة أخرى أكثر موضوعية ومبدئية ومهنية..

لغة وفن جديد

من بين الصحفيين اجتهد من اجتهد، من قدر له العمل كمراسل لإحدى الصحف العربية، مستكثباً عن طريق المكاتب الصحفية التي ابتزت الكثيرين، ومارست كل الضغوط بحقهم، ولعبت دور مكاتب السمصرة التي تأخذ العمولة. أجر الصحفي قد يصل إلى 100 دولار عن المادة، يقبض 2000 ليرة والباقي عمولة لهذه المكاتب. البعض الآخر صار عراباً لبعض الاقتصاديين

ينشر أخبارهم، يدور في فلكهم، ويعيش على الفتات الذي اشترى للبعض سيارة وأكثر. بعض من يصفن أنفسهم بالصحفيات مارسن دور تلميع رجال الأعمال، مقابل الحصول على إعلانات لمؤسساتهم.

من بين الصحفيين نجد بعض الذين يعملون في الصحف الرسمية، وقد دفعتهم أحوالهم المالية للاتجاه للصحافة الخاصة، كبديل مادي للتعويض عن سوء الحال، وبعضهم حقق ما صبا إليه رغم صدور قرارات كثيرة بالعمل فقط في صحفهم الرسمية.

في الإعلام الالكتروني

في هذا النمط الجديد الذي لم يحدده أي قانون، جاء على هيئة الخليط الكثيف لمجموعة الصحف، بالإضافة إلى اعتماده على المواد المنشورة في مواقع أخرى، محلية أو عربية أو عالمية، باستثناء بعضها الذي قدم محاولات جديدة، بما يتعلق بالترجمة الإستراتيجية، لكنها تشترك جميعاً، في الهم نفسه الذي تعانيه كل مفاصل الصحافة السورية.

في المحصلة

ما زال الصحفي السوري يبحث عن لقمة العيش، يكتب هنا وهناك، في صحيفة رسمية وأخرى خاصة، أو في موقع الكتروني، يمدح الحكومة في الرسمي، ينتقد أداءها في الخاص، ما يجبره على ذلك هو محاولة الوصول إلى حياة كريمة، ربما تمنحه الاستقرار. في الصحافة الخاصة البحث عن الهوية دون أن يكون للمستثمر سطوة علاقاته ومزاجيته، المطلوب صحافة ذات مشروع تثقيفي وطني، خارجة من ثوب الماضي، ودون قلق الحاضر.

■ ■

معرض الحرف اليدوية والتراثية في طرطوس

أفرادها معظم موجوداته، ويدفعون السعر الذي يريده الحرفي. وهذا يتطلب دعاية في الأماكن والمكاتب السياحية، ومواقف البومانات، والتلفزيون والصحف وغيرها من وسائل الإعلام، لجذب السياح إلى هذا المعرض المهم.

حضور نسائي مهم

أكثر ما لفت نظري هو طغيان العنصر النسائي في السوق، الذي تجسد بوجود عدد مهم من الحرفيات المبدعات، منهن فتيات في مقتبل العمر، ومنهن ربات منازل، ومنهن من بلغن السبعين من العمر، ومازلن يعملن ويحملن معروضاتهن من محافظة إلى أخرى .

إن عقد هذه المعارض، ودعم المشاركين فيها، ضرورة للحفاظ على تراثنا الفني، ولتشجيع المواهب الفنية والحرفية المميزة التي تعج بها بلادنا .

■ **محمد سلوم**

فنية وأعمال يدوية ومفروشات من الجلد الطبيعي. وما يزيد المنظر جمالا هو قيام هؤلاء الفنانين الحرفيين بالعمل أمامك وأنت تزور المعرض، وتتضمن أعمالهم أشغال الخيزران والفضيات والأقمشة، وخاصة العباءات النسائية، ويوجد قسم خاص لأعمال خشبية فنية تراثية من شجر الزيتون حصراً. ويشارك في المعرض فنانان متميزان من لبنان ومصر يقومان بصناعة مجسمات جميلة جداً، يضعونها داخل قناني زجاجية عادية، ويقومان بعملهما أمام الزوار أيضا. ويحتوي المعرض على أعمال حفر على الخشب، ولوحات زيتية، و عطور مركبة، وأدوية أعشاب.

أحلام وشجون

أثناء زيارتي للمعرض تقصدت أن أتكلم مع كل المشاركين، كلٌ عن حرفته: كيف أتقنها، والمشاكل التي يعاني منها، ومقترحاته لحل هذه المشاكل في المعرض القادم. وكانت المقترحات كما يلي:

مع تطور التكنولوجيا عالمياً، تطورت الوسائل التي يستخدمها الإنسان في عملية تجسيده للفكرة على أرض الواقع، وسواء أكانت تلك الوسائل تعتمد على الآلات الحديثة، أو بقيت كما هي عبر التاريخ، تستخدم الطرق التقليدية القديمة، لا نستطيع إلا أن نقول إن كل جهد بشري لتحويل الفكرة إلى واقع ملموس هي حالة إبداعية، وهذا ما لئناه في سوق المهن اليدوية الذي افتتح في طرطوس، في قاعة المدينة القديمة، التي يمكن أن نسميها لروعتها العمرانية، ودلالاتها الثقافية والحضارية «القاعة التراثية»

مضمون المعرض

منذ دخولك من بوابة القاعة، تظهر أمامك مجسمات خشبية لسفن بحرية، مشغولة بإتقان وفن عال، ولوحات

جمعية العلوم الاقتصادية تستعيد أمجادها:

آثار رفع الدعم تهدّد الأمن الوطني..



◀ متابعة: علي نمر

ربما لم تشهد سورية في تاريخها المعاصر إجماعاً واسعاً على موقف ما، كما تشهده الآن في الرفض الواسع المعلن وغير المعلن للسياسات النيو ليبرالية للفريق الاقتصادي في الحكومة الحالية؛ حيث تضم قائمة رافضي هذه السياسات المنظمات الشعبية وعلى رأسها التنظيمان العمالي والفلاحي، ومعظم القوى والأحزاب السياسية وفي صفوفها أعداد متزايدة من قيادات وقواعد حزب البعث، وتضم القائمة كذلك معظم الشخصيات العلمية والأكاديمية الوطنية، وحتى غرف التجارة والصناعة. هذا الموقف الموحد تجلّى بشكل يبعث على التأمل في ورشة العمل التي نظمتها إدارة جمعية العلوم الاقتصادية بمشاركة عدد من الاقتصاديين والباحثين، يوم الأربعاء 2008/7/30، وتناولت فيها المنعكسات الاقتصادية والاجتماعية لسياسات رفع الدعم، بعد مرور ثلاثة أشهر على تمرير هذا القرار.

منير الحمش: هدف ومطلب للصهيونية والعولة!!

هذا كلام غير معقول على الإطلاق، ومن الضروري أن يتطور المجتمع بكل جوانبه. فالتمية هي مجموعة تدابير وليست مجرد خطابات وكلام. ويجب أن تظهر النخبة أو الطليعة أو قادة الفكر انسجاماً بين القول والفعل. لا يستطيع أحد إقناعنا بأفكاره، إذفيا كنا نرى على الواقع عكس تلك الأفكار. علينا أن نقول ما يجب قوله في وقته المناسب، لكي لا نتخلف عن عملية التنمية الاقتصادية. وباعتقادي التنمية بحاجة إلى ديمقراطية ومشاركة الناس في القرار والرأي.

رفع الدعم يعني تهديد السلم الاجتماعي. هذه الفوارق الهائلة بين مجموعة صغيرة من الأثرياء، ومجموع الناس، تسحق الطبقة الفقيرة يوماً بعد آخر، وهذا هدف ومطلب الصهيونية والعولة.



إن موضوع اللااستقرار في المنطقة العربية ليس خياراً عربياً، إنما هو شرط أمريكي إسرائيلي. وهذا كلام خطر جداً على مستوى اللااستقرار في المنطقة العربية.

لا يمكن الحديث عن نمو اقتصادي مع بقاء البنية السياسية جامدة.

أكد الحمش في ورقته المقدمة للورشة أن «القيادة السياسية حسمت (الصراع) بين التمسك بدور الدولة الاقتصادي والاجتماعي، والتوجهات الاقتصادية الليبرالية الجديدة، عندما أقرت التوجه نحو «اقتصاد السوق الاجتماعي»، إلا أن الفريق الاقتصادي استمر باتخاذ الإجراءات المؤدية إلى التحول نحو اقتصاد السوق، معتبراً أن إعطاء صفة الاجتماعي للسوق إنما هي مرحلة انتقالية، لتهيئة الأجواء للانتقال النهائي إلى اقتصاد السوق. والتقت السياسات الاقتصادية المنبثقة عن النظرية الليبرالية الاقتصادية الجديدة، مع السياسات والبرامج التي بدأت تتبلور في إطار صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وفي ما يدعى (توافق واشنطن)، حيث انضمت حكومة الولايات المتحدة إلى هاتين المؤسستين الدوليتين.



الندوة تمت بحضور وسائل الإعلام المختلفة، وافتتح أعمالها بكمال شرف، بالقول: «إن سجلاً كبيراً عشناه خلال عام ونيّف، بين أركان الفريق الاقتصادي الحكومي، وبين قوى ومؤسسات وطنية وباحثين وأكاديميين حول موضوع (الدعم الحكومي). هل نستمر به على صورته التي كانت سائدة؟ أم نجري عليه بعض الجراحات؟ أم نستغني عنه؟ ونبه عدد كبير من الاقتصاديين، وعدد من السادة المهتمين بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية إلى المخاطر التي يمكن أن تتأتى نتيجة لرفع الدعم عن المحروقات، وخاصة المازوت وعن بعض السلع الأساسية المدعومة وكذلك جاهد هؤلاء ضد سياسات الفريق الاقتصادي، وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية»

وأشار د. شرف إلى أن «قضية الدعم الاقتصادي، هي ظاهرة عارضة، تم اللجوء إليها أثناء الحربين العالميتين وكان الهدف منها المحافظة على وجود كم سعلي محدد بسعر ثابت لا يتأثر بتغيرات العرض والطلب وبعد انتهاء الحرب أجرت الدول إصلاحات تهدف إلى تحقيق التوازن بين العرض والطلب، وتم في هذا الإطار وضع خطط للسيطرة على السياسة السعريّة»

ثم تناول دشراف بعض ما كُتب في الصحافة عن الموضوع، وتوقف بداية عند تقديرات النائب الاقتصادي عبد الله الدردري في مجلس الشعب الذي رأى أن تهريب مادة المازوت يتراوح بين مليار ومليار ونصف لتر سنوياً، من مجمل الاستهلاك المقدّر بـ10 مليار لتر. وأن كلفة استيراد اللتر 37 ليرة كما استعرض تصريحاً لوزير النقل اللبناني أكد فيه أن كمية المازوت المهرب من سورية إلى لبنان «بلغت 500 مليون برميل في السنة أو ما قيمته 15 مليار ليرة سورية نسبة الدعم من هذا المبلغ 115 مليار ليرة»

وكان لافتاً استشهاد د. شرف بعدد من المقالات

والدراسات المنشورة في جريدة قاسيون، التي كانت وما تزال تأخذ على عاتقها مهمة مواجهة السياسات الليبرالية، والدفاع عن القطاع العام وكرامة الوطن والمواطن، حيث توقف عند مقال للدكتور منير الحمش نشرته «قاسيون» في 14 تموز 2007، تحت عنوان «مسألة إلغاء الدعم» يقول فيه: «إن الحجة جاهزة لدى الحكومة، فالأسعار الحالية أقل بكثير من تكلفة الإنتاج (أو الاستيراد) وهذا يؤدي إلى تحقيق خسائر تتحملها الخزينة، وهذا يؤدي بدوره إلى تحقيق عجز في الموازنة، كما أنه يشجع على التهريب» و«الدخول في لعبة الأرقام (المقصود الأرقام التي قدمتها الحكومة عن عبء الدعم) تقودنا إلى مناقشات لا نملك معطياتها الأساسية ويقصد الباحث معطيات (تصنيع) الرقم، ومدى تعبيره عن التكلفة الحقيقية» «يقترح الباحث مناقشة هادئة بعيدة عن التشنج، يكون الهدف منها وضع موضوع الدعم في مصلحة الاقتصاد الوطني من جهة، ومصلحة الشعب من جهة ثانية» و«في ظل اقتصاد السوق الاجتماعي، لابد من وضع أي قرار اقتصادي في هذا الميزان، أي استخدام آليات السوق بما لا يضر بمسيرة التنمية وتحقيق العدالة الاجتماعية، وإذا كانت سياسة الدعم ضرورية قبل إقرار التوجه نحو إقرار اقتصاد السوق الاجتماعي، فقد أصبحت بعد ذلك ضرورية»

وتطرق دشراف إلى مقال د. نزار عبد الله في «قاسيون» 2007/11/3 «لماذا إلغاء الدعم» الذي يتساءل فيه:

لماذا لا تنشر الإدارة الاقتصادية بنود الدعم أو حجمه، علماً أنها تتكلم عنه منذ عدة سنوات، ولماذا لا تنشر الأرقام المقدرة أو الفعلية كل عام في الموازنة؟ ويبيّن د. شرف أن الكاتب لم يتوقع رفع سعر المازوت والغاز بالشكل الذي تم فيه، وفي مقال لاحق للكاتب نفسه يقترح حلولاً بديلة لرفع السعر.

كما توقف عند «قاسيون» الصادر في شباط 2008 وكان أبرز عناوينه: «هل بدأت الغارة الثالثة في محاولة رفع الدعم، حيث بين قول الكاتب: لقد لحست الحكومة كلامها ووعودها بعدم المساس بالأساسيات وأن هذه الأساسيات خط أحمر لا يمكن الاقتراب منه ويضيف: «إن الفريق الاقتصادي مرر مشروعه رويداً رويداً»

وأخيراً بين د. شرف أن هناك عشرات المقالات والدراسات العميقة التي نشرت خلال هذه الفترة، أخص منها دراسة بعنوان: «الدعم: تحديات الواقع ومسؤولية القرار»، وجميعها تستحق الشئ والتقدير لأنها وضعت أمام الإدارة الاقتصادية الحكومية معطيات هامة، وأعتقد أنها حجمت من التماذي في بعض القرارات

د.نبيل مرزوق: المس بالدعم زاد.. وسيزيد الخل..

الخل، وهذا ما لاحظناه عندما ازداد التضخم.. الخل بمستويات المعيشة.. وقد تراجعت القدرة التنافسية. وأوضح د. مرزوق أن هناك شيئاً إيديولوجياً، غير اقتصادي ورغبة جامعة أكثر فأكثر في الاندماج بالسوق العالمي.. هل هذا حالياً يخدم مصالحنا الوطنية، لماذا هذا الإصرار على الاندماج؟

نحن مواطنون سوريون لا نريد أن ندمج مع السوق العالمية، نحن بلد نريد أن ننمو ونتطور ونحقق مستوى معيشة أفضل بسياساتنا الصحيحة، لا بالركض وراء السوق العالمية، لأن ذلك ليس مهماً ولا مجدياً، هناك مشكلة لدى الحكومة هي مشكلة إيديولوجية بالدرجة الأولى، فالحكومة تريد أن تطبق اقتصاد السوق بأي ثمن، بغض النظر عن النتائج المترتبة عليه.



والأجور؟ أين قانون القيمة على صعيد الاقتصاد الكلي؟ الموضوع بحاجة إلى سلسلة من الإجراءات. نحن نقول: على هذا الأساس يمكن النظر إلى دور هذا الدعم، لأن المس فيه سيزيد

بدأ د. مرزوق حديثه بالقول: نحن طرحنا موضوع الدعم بجانبه الاقتصادي الإنتاجي والآثار المترتبة عليه، تكلمنا عن الاستثمار والإنتاجية والتنافسية، وأكدنا أن الدعم هو جزء من السياسات الاقتصادية الكلية، وضمن هذا الإطار نحن نتحدث بمسألة الدعم.. المسار الحكومي حالياً هو باتجاه ليبرالية السوق، وإحدى المشاكل الأساسية لحرية السوق وليبرالية السوق هي مسألة الأسعار، وإذا كان الدعم هو أحد العوامل المشوهة للسعر، إذا يجب التخلي عنه.. لكن الأسعار الحقيقية تعيدنا إلى معالجة مشكلة القيمة على المستوى الاقتصادي الكلي..

والسؤال: هل يستطيع الاقتصاد الوطني اليوم تحمل أعباء تصحيح المعادلة؟ هل سورية قادرة أن تعبر بسلم الرواتب

عزت الميداني: نتائج اقتصادية واجتماعية خطيرة



السوري، مثل شركات الاتصالات (النقالة) والشركات القابضة.

غسان القلاع: أين عدالة توزيع الناتج المحلي؟



العقارات والأراضي، وهذه نقطة غير تنافسية كونها تؤثر في عدالة توزيع الناتج المحلي..إن المتغيرات التي طرأت على مختلف عناصر التكلفة انعكست سلباً على الأسعار، وبدأت العملية تأخذ شكلاً وحجماً ليس من السهل معالجته بتدابير زجرية فقط، بل من المؤكد ضرورة معالجته بأساليب اقتصادية على المدى الطويل.

د. مأمون البحرة: الانفتاح لم يكن مدروساً..



وحدد واجبات الدولة باتجاه الصناعة بسبعة إجراءات أبرزها، تقديم الدعم للصناعة، مكافحة التهرب من الرسوم الجمركية، إيجاد مخبر تحاليل معترف به دولياً، تعديل قانون العمل.

علي عبد العلي:

قرارنا الوطني سيُصادر إذا لم نحقق الأمن الغذائي..

من جانبه أكد علي عبد العلي عضو المكتب التنفيذي في اتحاد الفلاحين، عضو مجلس الشعب،أن«قاسمنا المشترك مصلحة الشعب. الملامح الاقتصادية بدأت تظهر آثارها على كل المستويات في سورية، ونحن كشريحة منتجة في القطاع الزراعي ندفع ضريبة أكثر، في فترة من الفترات توجهنا باتجاه الزراعة وتحقيق الأمن الغذائي، وقمنا بإجراءات اقتصادية للانتقال من الندرة إلى الوفرة، وكمنتجين زراعيين، قدمنا الغذاء للوطن. ما يجري حالياً من توجهات وخصوصاً في رفع الدعم هو موضوع ظاهره رحمة وباطنه عداء... في القطاع الزراعي يعمل أكثر من 8 مليون نسمة، ولدينا محاصيل لها طابع اجتماعي، وفي حال الاستمرار برفع الدعم، ماذا سيكون مصير هذه القطاعات الواسعة؟ المازوت أحد مستلزمات الإنتاج وقد انعكس

ندوة العدد

د. قدري جميل: يجب صياغة خط وطني للفقر



ماذا فعل رفع الدعم في حالتنا؟ إنه خلق مجموعة من الأمور يمكن اختصارها كالآتي: إن مشكلة الأجور بحاجة إلى نمو صاروخي، والنمو الصاروخي لا يتم بهذا الشكل (زراعة، صناعة) إذ يمكن القول إن النمو في سورية (صفر تحت الصفر)!

يوجد تضخم ولا إنتاج.. السياسة الاستثمارية في بلادنا خاطئة.. الكتلة النقدية زادت، والكتلة السلعية نقصت، وهذا هو السبب الحقيقي للتضخم، في بلدنا هناك جوع وعطش.. زادت القيمة الاسمية ولكن القيمة الحقيقية للأجراخفضت. ارتفاعات الأسعار... شكلت الفجوة بين الأجور والأسعار.. النتيجة الحقيقية لكل هذا أنه لا يمكن الصمود في وجه التحديات دون الدعم، الدعم هو أداة اقتصادية هامة للتحكم بالتطور الاقتصادي والاجتماعي.

د.سنان علي ديب: المبرر عجز الموازنة...



تناول د. علي ديب مجموعة من العناوين، وبين أنه سواء كانت تبريرات القرار صحيحة أم خاطئة، فهذا لا يهم في الوقت الحالي، المهم دراسة دقيقة للانعكاسات السلبية الناتجة عن اتخاذ هذا القرار وفق بيانات دقيقة ودون أي تلاعب، وهذا التشخيص يبقى ناقصاً إذا لم نغيره بعمل جاد، وأهم شيء هو صون كرامة المواطن، وإرادة صادقة، ووحدة الوطن.

وتساءل د. ديب: أليست مسألة إنقاذ الاقتصاد السوري وتضافر كل القطاعات هي الأهم؟ أين السياحة الداخلية الخارجية؟ ما انعكاسات رفع الدعم عليها باعتبارها (قاطرة النمو)؟. ماذا حصل للتعليم في المحافظات من الريف إلى المدينة؟ وهل القطاع العام أكثر القطاعات التي تأثرت برفع الدعم؟ ما مدى مصداقية الفريق الاقتصادي بتأكيد أن المبرر هو عجز الموازنة؟ كيف ساعد القرار على تآكل الأجور بالنسبة للعمالة الخارجية؟ ولماذا القرار يتخذ ثم يظل سنوات لتصح انعكاساته، أم أن قراراتنا تؤخذ دون أية أهمية لانعكاساتها؟

صدر من بعض المسؤولين أقاويل من أجل الرفع الكلي للدعم، ما مبرر هذا القرار؟ وهل المؤشرات الأنية تتحمل قراراً من هذا النوع؟.

عزت الكنج: إعادة توزيع الدعم كلمة حق يراد بها باطل!

دور الدولة وتدخلها في ضبط حركة السوق والمحافظة على مصالح الفقراء، وندرة البرامج الإنمائية التي تنعكس على معيشة المواطن، والعمل ضمن برنامج إصلاح اقتصادي تسوده الضبابية، وغير واضح وغير منهجي، فالسياسات الاقتصادية الجارية أغفلت الجانب الاجتماعي كلياً.

واستغرب الكنج أن البعض يقول الخطة الخمسية العاشرة هي الكفيلة بالإصلاح الاقتصادي مع العلم أن عجز الموازنة كان 44 ملياراً في العام الأول، وأصبح 192/ مليار ليرة في عامها الثالث، مؤكداً أننا في ظل هذا الإصلاح لن نحقق مستوى معيشة أفضل لا للعمال ولا للفلاحين والفقراء..

وفي موضوع الصناعة، أوضح الكنج أن الصناعيين يستحذون على اهتمام الحكومة بإعطائهم الضوء الأخضر، متسائلاً: ما نفع رأس المال دون قوة العمل؟ بعض الصناعيين يريدون صناعة متطورة منتجة وعمالاً بلا أجور واستيراد مادة أولية دون ضريبة وجمارك، ومع ذلك مازال العامل يوقع استقالته مسبقاً، وما زالت الأجور متدنية وعقود الإذعان تفعل فعلها، ولهذا السبب نحن في حالة حوار دائم مع المعنيين حول تعديل قانون العمل.

مثل كوبا وكوريا الشمالية... وهذا ما يؤكد أن القضية ليست تكتيكية بل سياسية. وفي الحديث عن الفقر في سورية أكد جميل أن 30 % فقراء وحسب الخطة الخمسية العاشرة 11 % فقط، هل هذا مقياس صحيح بالنسبة لسورية، يجب صياغة خط وطني للفقر لأن في سورية مستوى الأسعار السوري والتقاليد التاريخية لسلة الاستهلاك السورية خط خاص سوري للفقر..

أهم إنجاز حققته نقابات العمال سنة 1987 انها حددت السلة الغذائية ب2400 حريرة للعائلة السورية 60 % والمواد غير الغذائية 40 %. واعتماداً على كلفة الوجبة الغذائية للفرد وهي 97 ليرة للفرد الواحد «الحد الأدنى» ينفق على الغذاء لكل أسرة سورية يبلغ 5.6 فرداً 16.300 في الشهر وهو ما يسمى خط فقر الغذاء حسب اتفاق الاسرة، ينتج أن مستوى الدخل الضروري لتغطية حاجات الغذاء (للعائلة) 13580 ليرة وجميع قيمتي الإنفاق على السلع الغذائية وغير الغذائية نحصل على الإنفاق الاجمالي الشهري والذي يساوي 27160 ليرة وهوالحد الأدنى لمستوى المعيشة وبالتالي فإن الأجر الضروري يجب أن يكون 22000 ليرة وهوخط الفقرحسب الدخل الا إن واقع الاجور لا يعترف بذلك، إن الزملاء الذين حملوا الأجور مسؤولية التضخم تقديراتهم لم تكن صحيحة، هناك شيء من الدخل الوطني يذهب فاقداً اقتصادياً لأسباب لها علاقة بالفساد والنهب 20 % من الدخل الوطني يذهب خارج الدورة الاقتصادية ويأتي من يقول لا توجد نقود..ونريد موارد..إن ضعف مستوى الأجور يؤدي إلى ضعف في الطلب، هناك في سورية تمركز للثروة وتمرکز للفقر، أي هناك مشكلة عضوية بحاجة إلى حل جذري، والسؤال

تحدث الدكتور قدري جميل في ورقته عن أثر رفع الدعم على الفقر ومستوى المعيشة من خلال تعريفه لمفهوم الدعم، ولماذا الدعم أصلاً، فقال: «ميزة الدعم كظاهرة عالمية في العالم الثالث وليس في سورية فحسب إنه جاء ليغطي جزءاً من الهوة الموجودة بين مستوى الأجور ومستوى الأسعار، لذلك أي حديث عن الدعم دون معرفة الهوة بين الأجور والأسعار، ودون تصحيح الأجر هو حديث غير علمي، ولا أساس له، ويزيد من أخطار التوترات الاجتماعية.

اليوم هناك ارتفاع أسعار عالمي، وهذا الارتفاع ليس ظاهرة عضوية عميقة في الاقتصاد الدولي..ولكن هناك مصادفتان. المصادفة الأولى: ارتفاع أسعار المواد الغذائية لم يبدأ إلا بعد ما انتهى تحرير اقتصادات دول العالم الثالث من كل أنظمة الحماية التي كانت تدعم المحرومين والفقراء.

المصادفة الثانية: تتوقع الأمم المتحدة خلال هذا العام نتيجة ارتفاع الأسعار المواد الغذائية أن يموت جوعاً 100 مليون إنسان ومليار تحت التهديد حسب النظرية المالتوسية التي يجري تطبيقها على الأرض.

لم يعد البحث في موضوع الدعم قضية اقتصادية فقط بل في كل الأزمة العالمية الشاملة الحالية والأولى من نوعها باعتبار أن الأزمات السابقة كانت إقليمية، وهذا ما أدى إلى انهيار للمؤسسات الناتجة عن هذه العمليات، هذه ظاهرة على السطح إنما العمق أكثر لذلك الدعم يمس جوهر الأمن الوطني..

واضاف د. جميل: إنه نتيجة لتسونامي الأسعار الجارف في العالم لن تبقى جزر في استقرار إلا المناطق التي حوصرت من الرأسمالية الأمريكية

د. حيان سلمان: منظمة التجارة آيلة للسقوط...

موضوع الدعم هو موضوع اقتصادي واجتماعي، وكل محاضر تناول الموضوع من جانبه الشخصي وهذا شيء طبيعي. لاتوجد دولة في العالم إلا وتدعم اقتصادها سواء كان بجانبه الإنتاجي أو الاستهلاكي وأكبر سلعة في العالم مدعومة، وهذا ما يجب أن نركز عليه، أحد المسؤولين الأمريكيين في أحد اجتماعات منظمة التجارة العالمية تكلم عن الدولار وقال: هذه عملتنا وتلك مشاكلكم، فالدعم مرتبط بالاقتصاد وليس لاعتبارات اجتماعية، وهنا لا أقلل من الاعتبارات الاجتماعية. سورية أمنت ذات يوم الأمن الغذائي، ولم نحجث إلى من يتحدث بالأمن الغذائي، الآن ما مصير القمح والقطن والشونندر الذي يعتبر من المواد الاستراتيجية، إن مردودية الهكتار الواحد بدأت تتراجع، من جهة أخرى أحد مربي المواشي قال لي: لدي 500



رأساً اقترحت على أحد أقاربي أن يربيها ويعطيني في آخر السنة 125 رأس، ولولا خوفي من الله لتركتها في العراق!! الدعم مرتبط بقضية اقتصادية لزيادة الناتج الكلي. النقطة الثانية: هناك تضخم تكلفة، فالسلعة التي كانت تكلف بحدود المائة ليرة كانت تنزل إلى السوق بأكثر من 400 %.

النقطة الثالثة: منظمة التجارة آيلة للسقوط، وسقوطها كان عبارة عن تناقض بين من يدعم المنتجات الزراعية وبين من لا يدعم، وأمام الدول النامية مجالان فقط للمنافسة: الزراعة، والغزل والنسيج.



به حول معدلات النمو وأرقامها مزورة وغير صحيحة والدليل عدم تحسن المستوى المعيشي للمواطنين. وتساءل الكنج: هل لهذه السياسات الاقتصادية وما يرافقها أساس حقيقي لبناء اقتصاد قوي يؤسس لاقتصاد مقاوم؟، وهل باستطاعته الصمود والمواجهة في ظل الظروف الدولية والإقليمية المحيطة بنا؟.

وأكد الكنج أن مجرد ذكر اقتصاد السوق الاجتماعي أصبح يخلق مشكلة للمواطن السوري بعد أن تحول إلى مجال للتهكم، ويرأى بعض الاقتصاديين ليس فيه شيء من الاقتصادي الاجتماعي بسبب غياب

حربا احتلال أفغانستان والعراق: حصيلة رهيبة ذات مدى عالمي

❖جول دوفور - ترجمة قاسيون

تتواصل حربا احتلال أفغانستان والعراق بمواكبهما من القتلى وحصيلتهما من التدمير والأسى. وهما تتواصلان وتحتدمان احتداماً متزايداً في ظل عدم اكتراث عام. يوماً بعد يوم، تتحدث الأخبار العاجلة القادمة من كابول وقندهار وبغداد عن عمليات انتحارية واعتداءات بالسيارات المفخخة ومواجهات دامية وقصف للمدن والقرى. سبع سنوات من الحُرب في أفغانستان. خمسة أعوام من الحُرب في العراق. لا تقدم التقارير المقدمة الكثير من المعلومات عن الأضرار في البنى التحتية، وتقدم حسابات غير دقيقة عن عدد الضحايا. أي خراب! أية مجزرة! كم من الخوف والألم والغضب يعاني ملايين السكان؟ لا تبدو أية إرادة حقيقية لوضع حد لكل هذا. لكنهما مع ذلك حريان توثران على العالم بأجمعه.

في الثالث عشر من تموز 2008، خبر عاجل آخر أتى من كابول، يخبرنا عن وفاة عدة أشخاص جرى تصنيفهم بعناية إلى خمس فئات: جنود قوة الدعم الدولية للأمن (FIAS أو ISAF) التابعة لحلف شمال الأطلسي، جنود الجيش الأفغاني، جنود التحالف الدولي بقيادة أمريكية، المتمردون والمدنيون. جرى تقديم عدد ضحايا الفئات الثلاث الأولى، أما الآخرون، فالصيغة المعتادة هي المستخدمة: «على الرغم من عدم وضع حصيلة نهائية، فيبدو أن المتمردين قد عانوا من خسائر فادحة» (سيبريرس).

في هذه الشروط، ليس مفاجئاً ألا تعرف حصيلة القتلى والجرحى والضحايا والمهجرين الناتجة عن حربي الغزو هاتين منذ اندلاعهما، وألا تذكر هذه الحصيلة على نطاق واسع. الإعلان عنها يتناقص باستمرار لإخفاء العواقب المأساوية على الشعوب التي تعاني منها عن أمين الجمهور. أثناء حرب الخليج، سرعان ما فهم المعنيون أن معدل قبول الحروب يتناسب مع معدل جهل ما يجري. هذه هي المقاربة المفضلة منذ ذلك الحين.

لائحة الضحايا المجهولين
حتى الآن، كانت جنسية الجنود القتلى أو الجرحى تذكر في الخبر. لكنهم الآن جزء من إحصاء أكثر شمولاً يحرمهم من هويتهم بعد وفاتهم. لم يعودوا سوى أرقام وفق قرار أصدرته الـ ISAF وستقع مهمة بث المعلومة التالية على عاتق البلد الذي ينتمي إليه الجندي: «لم تكشف الإيساف التي تضم جنوداً من 40 أمة هوية أو جنسية الضحايا، وهي تترك هذا الأمر لسلطات البلدان المعنية» (سيبريرس).. بهذه الطريقة، سيتمكن تأخير إذاعة الخبر، ما سيسمح بتقليل أهمية كل جزء منه إلى الحد الأدنى، وسيضيق المجمال في الصفحات الإحصائية، ما سيؤدي إلى المساهمة في جعل الحرب أمراً اعتيادياً

ويدفع الجمهور إلى قبول أكبر لها. باختصار، فإنّ الحصيلة الكلية لضحايا هاتين الحربين لن تثبّ على نطاق واسع. يبدو أنها تصبح مع الزمن موضوع تقرير تغيره من التقارير. لم يعد الاستنكار على الموعد، ولا حتى الاندهاش أو الحزن. بل أصبح يقدم نفسه كشعور باللامبالاة بترك المكان للمسائل الاستراتيجية على الأرض وتلك المتعلقة بالشروط التي ستسمح بدكسب الحرب قبل القيام بانسحاب يوصف بالتدرجي.

ما هي الحصيلة التي يمكن وضعها في تموز 2008؟

هيئاتٌ عديدةٌ تراقب هذا المظهر للنزاعات المسلحة، ولاسيما منظمات حقوق الإنسان الدولية مثل «منظمة حقوق الإنسان» و«العفو الدولية» و«حقوق الإنسان من أجل التغيير» و«مرصد مشروع العدالة وضحايا الحرب في أفغانستان» و«المركز الدولي للعدالة العابرة للقوميات»... ما هو العدد الكلي؟ ما هو عدد المهجرين داخل البلدين اللذين تقوم هاتان الحربان على أرضهما ونحو الخارج؟ ما هو مدى الأضرار والكلف المالية الناتجة عن هاتين«العمليتين»؟

نقدم في مايلي حصيلةً لهاتين الحربين بهدف التمكن من إدراك كل أبعادهما ومن فهم أفضل لمعنى القرارات السياسية والعسكرية التي

يقدّر عدد القتلى في

أفغانستان بين تشرين

الأول 2001 وحزيران

2008 بما يتراوح بين 20

ألف و25 ألف شخص..

يقبض العساكر

الأمريكيون المتواجدون

في آسيا والبالغ عددهم 50

ألف عسكري علاوةً تبلغ

150 دولاراً شهرياً..



على نظرة على عدد القتلى في هذه الحرب، لكنها لا تستطيع ترجمة مدى تأثر السكان، لأننا لسنا أمام احتلال عسكري بسيط، بل أمام حرب كاملة. إذن، يقدرُ عددُ القتلى في أفغانستان بينَ تشرين الأول 2001 وحزيران 2008 بما يتراوح بين 20 ألف و25 ألف شخص.

حصيلة الموت في العراق

وفق صحيفة الوطن المستقلة اليومية بتاريخ 25 آذار 2008، «إذا كانت الحصيلة العملياتاتية الرسمية للجيش الأمريكي في العراق قد بلغت عتبة 4000 قتيل، الرمزية مع الهجمات الأخيرة، فنحن غير قادرين على تحديد عدد المدنيين العراقيين الذين لقوا حتفهم في هذه الحرب القاتلة منذ خمس سنوات دامية».

وفق هذا الكاتب، «قدّر باحثون أمريكيون من جامعة جون هوبكنز (بليتمور) وعراقيون من جامعة المستنصرية(بغداد) زيادة عدد القتلى منذ غزو العراق من آذار 2003 حتى تموز 2006». «فهم يقدرّون عدد القتلى العراقيين الإضافيين بـ655 ألفاً (أي 2.5 بالمائة من السكان) مقارنةً بالفترة السابقة للغزو الأمريكي. كان معدل الوفاة 5.5 بالألف قبل 2003 وأصبح الآن 13.3 بالألف....».

«لم تحتسب هذه المقالات المنشورة في المجلة الطبية «ذي لانسيت» الأجساد الموجودة في المشرحة لحساب زيادة الوفيات. فقد حققت في 47 مجمعا، موزعة على كل أراضي العراق، يتضمن كل منها 40 منزلاً. قامت بإحصاء عدد الولادات والوفيات في كل منزل بين العامين 2001 و2006 ثم عممت النتائج على مجمل السكان العراقيين....».

«هذه الأرقام بعيدة جداً عن الأرقام الرسمية التي نشرها موقع iraqbodycount.org الذي يفترض فيه إحصاء عدد المدنيين القتلى أثناء العمليات العسكرية في العراق(التي جرى رصدها حتى ذلك الحين)، ويزعم أن عددهم لا يتجاوز 45 إلى 50 ألف ضحية....». في تموز 2008، وفق المعطيات التي قدمها هذا المشروع، بلغ العدد الكلي للقتلى بين 86017 و93936 قتيلاً (http://www.iraqbodycount.org/).

كلفٌ فلكية

كم كلفت هاتان الحربان حتى الآن؟ ما هو مدى الأضرار التي عانت منها البنى التحتية؟ كم سيلعب مجموع الكلف الضرورية لإعادة بنائها؟ وفق تقرير لجهاز الأبحاث التابع للكونغرس الأمريكي نُشر في 23 حزيران 2008، وافق الكونغرس حتى 26 كانون الأول 2007 على مبلغ كلي قدره 700 مليار دولار للعمليات العسكرية والأمن وإعادة البناء والمساعدة الدولية ونفقات السفراء وتكاليف التأمين والخدمات الصحية لقدامى المقاتلين للعمليات الثلاث التي بدأت منذ هجمات الحادي عشر من أيلول.

وفق مصدر المعلومات نفسه، بتاريخ 19 حزيران 2008، أقرّ الكونغرس نسخةً جديدة من التقرير 2642 المقدم للكونغرس يقدم ملحقاً للعام الضريبي 2008، سيتفحصه مجلس الشيوخ في الأسبوع القادم. يتضمن مشروع القانون هذا



شؤون استراتيجيّة

2004 و2007 بقيمة 35.82 مليار دولار، وقد قامت لجنةٌ مشتركةٌ مؤلفة من ممثلين عن الأمم المتحدة والبنك الدولي بهذا التقدير.

على أن ينفق هذا المبلغ الآتي من الولايات المتحدة على القطاعات الأربعة عشر التالية: المؤسسات الحكومية والتعليم والصحة وخلق فرص العمل والنقل والاتصالات والتزود بالمياه وتنقيتها والصرف الصحي والكهرباء والتخطيط الحضري والسكن واستصلاح الأراضي والزراعة والموارد المائية وشركات الدولة والقطاع المالي والاستثمار في مكافحة التغيرات المناخية وإزالة الألغام. وقد قدّرت سلطات التحالف المؤقتة الحاجة إلى 20 مليار دولار إضافية تتضمن خمسة مليارات للأمن والشرطة و8 مليارات للبنى التحتية في الصناعة النفطية..(Wikipedia).

المهجرون واللاجئون

وفق المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة (UNCHR)، فإنّ الحرب على العراق مسؤولّةٌ وحدها عن 4.4 مليون لاجئٌ ومهجر داخل الحدود:

«لا يزال الوضع في العراق يتفاقم، مع أكثر من مليوني عراقي يقدرُ بأنهم قد هجروا داخل الحدود و2.2 مليوناً لجؤوا إلى بلدانٍ مجاورة»، يؤكّد تقرير الوكالة.

«وفق الأرقام الحكومية، يتواجد حالياً نحو 1.4 مليون عراقي في سورية، ونحو 750 ألفاً في الأردن، و80 ألفاً في مصر ونحو 200 ألف في منطقة الخليج. تستقبل سورية وحدها 30 ألف عراقي شهرياً في الحد الأدنى»..

الخلاصة

هاتان الحربان، كما يمكن أن نلاحظ، توثران منذ مطلع القرن على الاقتصاد العالمي تأثيراً كبيراً، إذ إنهما تحشدان كما هائلاً من الموارد المالية والبشرية للقتل والتدمير، وهي موارد تأتي من مجمل أرجاء الكوكب. وهما تخلقان مناخاً من انعدام الأمن الشامل وتؤديان إلى تأثير جاذب قوي لإعادة تسليح عدد كبير من البلدان بمبالغٍ طائلة دخلت في سيورةٍ عسكرة القارات كافة كما هي الحال في أوروبا الشرقية والشرق الأوسط.

يمكن ملاحظة ذلك بتحليل معدل نمو النفقات العسكرية العالمية. فمنذ العام 1998، لوحظ وتبين الانعكاس الواضح لتأثير هاتين الحربين وسيروة إعادة التسليح الشامل في الكوكب. وفق معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI)، ارتفعت نفقات إعادة التسليح من 735 ملياراً إلى 1339 مليار دولار بين العامين 1998 و2007، أي بزيادة قدرها 45 بالمائة مقارنةً مع العام 1998. يوافقُ هذا المجموع 2.5 بالمائة من الناتج العالمي الإجمالي ويبليغ 202 دولاراً لكل نسمة (SIPRI، 2008).

هل ستكون إدارةٌ أمريكيةٌ جديدة في البيت الأبيض قادرةٌ على إيقاف هذه السيروة؟ الشك مسموح. ففوائد هذه الحروب تصب في جيوب صناعات التسليح الكبرى، ونحن نعلم أنّها تمارس تأثيراً قوياً على توجهات القوى العظمى واستراتيجياتها.

لقد أرسل جورج ميلر، عضو الكونغرس عن مقاطعة كاليفورنيا ورئيس لجنة التعليم والعمل فيه، رسالةً واضحة، تترجم جيداً أنشغالات عدد كبير من الأمريكيين في ما يخص الحرب على العراق: «لم يعد اقتصادنا وبلدنا قادرين على تحمل كلفة هذه الحرب، كما لم يعد الجنود والعائلات التي قدمت تضحيات هائلة لبلادنا قادرين على ذلك». «أضاف ميلر: «علينا إعادة إعمار أمريكا لا العراق، وعلينا استعادة القوة الهائلة لصالح ما يمكن لأمريكا تحقيقه للمجتمع الدولي بدل الاستمرار في إضعاف الاستقرار الإقليمي والإساءة لسمعتنا في الخارج بمتابعة هذه الحرب المأساوية وغير الضرورية. أحث الرئيس على تقديم دعمه لبرامج انسحاب قواتنا من العراق»..

لن تنتهي هاتان الحربان قريباً وفق تقديرات ألبير لوغو، الباحث في مركز دراسات السياسات الخارجية والأمن (CEPES) في مونتريال: «حربا العراق وأفغانستان كارثةٌ عسكرية وسياسية واقتصادية وإنسانية ومالية. الوضع العسكري في العراق ليس أكثر استقراراً من الماضي حتى إذا كان عدد الحوادث العنيفة قد تضاءل. وهذا لا يشمل المعارك العنيفة في البصرة في آذار 2008 وفي مدينة الصدر في نيسان ـ. في رأي العسكريين الأمريكيين أنفسهم، كما لن تكون أفغانستان قادرةً على تولي مسؤولية أمنها بمفردها قبل العام 2013».

22 تموز 2008

❖**جول دوفور أستاذ ذو كرتي في جامعة كيبيك في شيكوتيمي، رئيس الجمعية الكندية للأمم المتحدة..**

أوباما ـ وسياسة بناء الأمم

◀ **ويليام فاف**

لم أسمع بعدُ شرحاً جاداً لما يتوقع بـاراك أوباما أن يحققه، في حال انتخابه، من خلال توسيع التدخل في أفغانستان. ومما لاشك فيه أنه يرغب، على غرار إدارة بوش والناٲو، في الحيلولة دون عودة حركة طالبان إلى التأثير في أفغانستان؛ وهم جميعاً يريدون القبض على أسامة بن لادن (على افتراض أنه مازال حياً، وتلك مسألة تحوم حولها بعض الشكوك)؛ وجميعهم يريدون حماية حكومة الرئيس حامد قرضاي المدعومة من الأمم المتحدة، والحيلولة دون تحول البلاد مرة أخرى إلى «ملجأ للإرهابيين وساحة للتدريب»، حتى نستعمل العبارة المعتادة.

ولكن، ما الذي يجعلهم يعتقدون أنهم قادرون على فعل ذلك؟ أفغانستان بلد ضخم عانى دائماً بسبب زعماء الحرب المصطفين وفق خطوط عرقية. ثم إن طالبان ينتمي كثير من ناشطيهـا إلى أكبر مجموعة عرقية في البلاد: البشتون، الذين يشكلون 40 في المائة من السكان، إضافة إلى ملايين أخرى في باكستان المجاورة. لكن صريحين، لنقول إن غزو بلدان أخرى من أجل تجريب عملية ما يسمى «بناء الأمم» يبدو هو الفكرة الأميركية الجديدة، والسيئة حقاً. وهذا تفسير ممكن. ولكنني أميل إلى الاعتقاد، مع الأسف، بأن أوباما قد تأثر بخطاب إدارة واشنطن بخصوص أفغانستان وباكستان، ومؤداء: أن القوة هي الشيء الوحيد الذي يفهمه السكان الأصليون.

وقد يبدو هذا مفاجئاً بالنظر إلى أنه رأى مخاطر الفخ في العراق منذ البداية، ويدرك ما حدث للولايات المتحدة في فيتنام؛ إلا أنه يتحدث كما لو أنه وجد، بطريقة ما، حلاً للحرب على الإرهاب.

(..) في باكستان-أفغانستان، فإن الولايات المتحدة تهدد الباكستانيين تهديداً يتوقع أن يحملهم على فعل أشياء سيئة لطالبان حتى تقوم هذه الأخيرة بتسليم أسامة بن لادن. والحال أن «القاعدة» هي في الأساس تنظيم إرهابي عربي. أما طالبان، فكل ما يريده أعضاؤها هو استرجاع البلد الذي كانوا يحكمونه حين قدم الأميركيون في 2001.



صحيح أنهم أشخاص لا نريد -أنا وأنت- أن نُحكم من قبلهم لأنهم يضطهدون النساء ويحظرون التعليم العالي ويطبقون فهماً خاطئاً ومتطرفاً للشرعية. ولكن، في النهاية، تلك مشكلة الأفغان وليست مشكلتنا، لأنهم هم من تركوا طالبان تبسط سيطرتها على بلدهم في عام 1996، وربما هم من قد يصبحون مستعدين لفعل ذلك مرة أخرى. فما علاقة كل هذا بحلف الناتو؟

أما في ما يخص القاعدة وأنصارها الإرهابيين، فحتى إذا لم تقم طالبان بتسليمهم للولايات المتحدة، أو لم يستطع الباكستانيون أو لم يريدوا القبض عليهم، فسيبدو ضرباً من الجنون قيام الناتو بمهاجمة أو غزو المناطق الحدودية. فعلى مر التاريخ كانت الجيوش الغربية تُمنى بالخسائر في الجبال الباكستانية الأفغانية الوعرة. وعلاوة على أن أمام أسامة بن لادن ورجاله الكثير من الأماكن الأخرى التي يمكنهم اللجوء إليها؛ وكل ما عليهم فعله هو حزم أمتعتهم والاختفاء عن الأنظار؛ ويمكنهم في الواقع انتظار بعض المساعدة من السكان المحليين. وبالتالي، فإنهم ليسوا مضطرين لأن يجعلوا أنفسهم محاصرين باستمرار في إقليم وزيرستان.

ولكن، لنكن صريحين، لنقول إن غزو بلدان

فرنزويلا تحذر واشنطن من الخطأ..!

المياه الإقليمية، كما يتوجب عليهم سحب قواتهم من العراق ومن القاعدة العسكرية في الإكوادور ووضع حد نهائي للثقافة الإمبريالية العسكرية التدخلية.

وأضاف شافيز: «لقد صرح قائد الأسطول الرابع (جيمس ستيفنز) أنهم سيأتون للإبحار في مياه الأنهار (الكبيرة في أمريكا اللاتينية). حسناً، سيتحول أي زورق أمريكي يدخل إلى تراب لأنه سيفرق في القاع. لن يستطيعوا العبور من هنا. إياكم أن تخطئوا بحقنا، لا تفكروا بذلك أبداً!». «أمل أن تفهم الحكومة الأمريكية المقبلة ما يجري في أمريكا اللاتينية، وأن يشكروا الله أنهم يتعاملون مع ثورة سلمية..ولكنها مسلحة..إياهم أن يخطئوا».

...يشكل الأسطول الرابع تهديدا يهدف إلى السيطرة على ما لم يستطيعوا التحكم به من جديد، ذلك لأننا أحرار وأننا نتخلص من

هذا النموذج السياسي الاقتصادي الذي حكم قارتنا لأكثر من قرن. كيف يمكن أن توجد في القرن الحادي والعشرين هذه الفوارق الكبيرة بين أقلية ثرية تحكمت بالدول والحكومات والمجالس ومازالت ترغب بالاستمرار بذلك في مواجهة بعض الشعوب التي ترزخ تحت نير البؤس والحرمان والتهميش».

...لقد عبر بوليفار عن ذلك قائلاً: فقط عندما تكون هناك عدالة يتحقق السلام، وقد جاء السيد المسيح إلى هذا العالم ليعلن أن النواة الحقيقية للعدالة هي المساواة».

ومن هنا، تؤكد حكومتنا الثورية من جديد، حسب بيان السفارة الفنزويلية، بأن رؤيتنا ومهمتنا تتجسد دائماً بالتعاون بين البلدان على أساس التكامل المتبادل وليس التبعية، لنصل بذلك إلى بناء عالم متعدد الأقطاب.

■ ■

رسائل«غربية»:

«الجزرة»وهم..و«العصا» حقيقة!

◀ **عبادة بوظو**



شأنه شأن كل علاقة طردية بشكلها،عكسية بمضمونها، فإنه كلما ازداد الحديث عن «السلام»، كُثرت احتمالات الحرب، وكلما كثر التلويح بـ«الجزر»، ارتفع منسوب استخدام «العصي»!

واللعب ضمن لوحة التشابكات الداخلية والإقليمية والدولية في قضايا المنطقة وبلدانها بات يأخذ حالياً مختلف الأشكال: «الدبلوماسية-البرتوكولية» و«على المكشوف» و«تحت الطاولة و«فوقها» و«تحت الحزام»... والجميع يناور على «الوقت» وما قد يحمله من تغيرات، دون أن يعني ذلك بالطبع أنه سيخدم، على طول الخط، جميع الأطراف ويحقق مصالحهم كلهم، فحتى «أنجح» التسويات المنجزة على أساس «لا غالب ولا مغلوب» تتضمن في نهاية المطاف «غالباً ومغلوباً» بدرجة أو بأخرى..

بالملموس شهدت الفترة المنصرمة «انقلاباً» غريباً بالتعامل مع سورية، وتحديدأ في باريس وعبرها، مع وعود بسلة غلال «جزرية» وافرة، على أن «تلعب» من بين عدة أشياء جديدة مطلوبة دور «الوسيط الضاغط» على طهران، والرسائل ضمناً كما أظهرتها بعض التطورات السابقة واللاحقة يمكن صياغتها كما يلي:

«إذا لم تقطعي علاقتك بإيران وحزب الله وفصائل المقاومة الفلسطينية وتتدخل على طريقتنا بالعراق، وتتخلي عن كل ما قامت عليه سياستك خلال العقود الماضية وتتنكري له وتقبلين به«تسوياتنا» السلمية، فإننا سنواصل المؤامرات والمغامرات والاختراقات الأمنية، وسنضغط بكل الوسائل والأدوات لتفجير الوضع الاجتماعي على خلفية تردّي الوضع الاقتصادي المعيشي بسبب «جزرائتنا» متعددة الأشكال والألوان، وإذا عجزت كل الضغوط الداخلية والخارجية فقد نجعل العصا أكثر إيلاًماً»!..

عليه، وخلافاً لما تردد، ورغبات باريس وواشنطن وتل أبيب، فقد جرى إعلان سوري رسمي في طهران مفاده أن «دمشق لن تكون وسيطا وستتابع تحالفها مع طهران وعلى أعلى المستويات وفي كل المجالات مع الاحترام المتبادل لسياسات ومصالح كل طرف...». وربما تكون زيارة طهران، وأنقرة من بعدها، تدرجاً في سياق «التسيق العسكري» مع الأولى ومحاولة «ضمان حياذ» الثانية في حال اندلاع أية مواجهة مرتقبة في المنطقة بذريعة الملف النووي الإيراني من نُذرها مؤخراً رغم كل أحاديث التهذئة والسلام: التحذير الأمريكي لطهران بأن تغلق مضيق هرمز، المناورات الإسرائيلية على صد هجوم صاروخي من إيران وسورية وحزب الله، وقبلها الصفقة الأمريكية لتطوير سلاح الجو الإسرائيلي، والتلويح بعقوبات جديدة على طهران..

وهنا مرة أخرى ينسحب منطق «العصا» الحقيقية و«الجزرة» الخلبية ذاته على كل ملفات المنطقة:

«.. فإذا لم تردّي يا إيران على «جزرة» «الحوافز» بالصيغة التي نريد، وأنت لم تفعلي، فإننا سنرفع مبدئياً إلى «الجزء الرابع» مسلسل عقوباتنا، ولا نضمن أي تهور أو طيش عسكري من «تل أبيب» أو «الخارجين قريبا من البيت الأبيض»... وإذا لم يقبل الشعب العراقي «صاغراً»، وأنصار تحرره في المنطقة، بـ«الاتفاقية الأمنية» التي تطيل أمد احتلالنا لبلاده فإننا، من باب المثال لا الحصر، سنفجر مجدداً الوضع في كركوك، وقد نبدل تحالفاتنا في العراق ضمن نفخنا في بوق التفارقة فيه ومساعي تقسيمه.. وإذا لم تعلن حماس وفصائل المقاومة الفلسطينية التوبة عن معاداتها لنا فسنواصل الجرائم والاغتيالات والاعتداءات، وفوق الحصار والقتل سنفجر الوضع في الضفة والقطاع ونشحن الاقتتال المتجدد بين فتح وحماس.. وإذا لم يجر الوضع في لبنان كما نريد فسنفجره من طرابلس، ربما، وسنضغط على اليونيفيل بخصوص حزب الله وتسليحه عسى تحدث مواجهة ما بينهما تستدعي تدخلنا العسكري وتتيح لنا- إذا استطعنا- تصفية حساباتنا .. وفي كل الحالات فإننا نراهن على سقوط أول قطعة دومينو عليها «تقرط» سلسلة المعيقات أمام مشروعنا المتعرّش في المنطقة..

أما «المسرحيات» التضامنية التي تجربها منظماكم وهيئاتكم الرسمية والشعبية بخصوص السودان و«مذكرة الاستدعاء» فإنها بأحسن الأحوال تشبه ما فعلتموه في فترة ما قبل غزونا للعراق، دون أن يعني ذلك بالضرورة أننا بصدد إعادة الكرة بالشكل ذاته مع الخروطوم، ولكنكم تعرفون في الوقت ذاته أنها وثرواتها وتنوعها العرقي والاجتماعي والحضاري ومزاج شعبها وموقفه المعادي لسياساتنا موجودة على دريئتنا وتحت نيران تدخلاتنا منذ زمن طويل، كما هي الحال مع بقية بلدانكم وشعوبها....»

«اختاروا بين الجزرات الوهمية أو العصي الحقيقية.. ولا فإننا نعدكم بـ«سنوات ضياع» تتجاوز آثارها نسب متابعة السواد الأكبر من جمهوركم لـ«ملحة»«نور ومهد» وهم ينتظرون ردوداً حاسمة متكاملة ومنسجمة الأبعاد سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وديمقراطياً على رسائلنا هذه...».

هذا ولا يزال «الترقب الحذر» سيد الموقف حتى ساعة إعداد هذا الخبر..

o.bozo@kassioun.org ■

«أتاك» تعلن فشلاً إضافياً لجولة الدوحة..!

■ **ترجمة قاسيون**

لو أنه جرى الاتفاق على ما كان مطروحاً على الطاولة، لكانت عواقبه وخيمةً على بلدان الشمال، بما فيها فرنسا، لاسيما في المجال الزراعي والخدمي (بسبب الاتفاقية العامة حول تجارة الخدمات AGCS) وكذلك على بلدان الجنوب، لاسيما في مجال زراعات القوت والصناعات الناشئة بحيث لا تستطيع تحمّل منافسة البلدان المصنّعة. نحن نركض بالضرورة باتجاه الفشل لشدة الرغبة في تسليع كل شيء، في أن يكون كل شيء لصالح الأكثر ثراءً- من بشر أو بلدان. لم تعد لمنظمة التجارة العالمية أية فائدة. فلنتوقف عن إصرارنا على جولة الدوحة هذه. سبعة أعوام تكفي!

تقدّر أتاك بأنه ينبغي على الفور اعتبار هذا الفشل فرصةً لتقديم قواعدٍ جديدةٍ للتجارة، تحترم حاجات مجمل بلدان العالم وعماله، وتحترم توازنات الكوكب البيئية. ينبغي رفض أن تماثل قطاعات معينة بسلع: المياه، التعليم، الصحة، الخدمات الاجتماعية وكل المجالات الأخرى التي ينبغي حمايتها من الجشع المالي. ينبغي قبول درس الأزمة الغذائية والاعتراف بأن السيادة الغذائية حق ينبغي أن يعلو على القواعد السلعية. ينبغي احترام العمل: لا تتضمن آلاف صفحات منظمة التجارة العالمية كلمةً عن حقوق العمال.. والأمور مماثل في ما يتعلق بالبيئة التي غالباً ما تعتبر حمايتها عقبةً أمام التجارة.

لقد أن الألوان حقاً كي تجتمع الدول التي تريد التقدّم لرسم إطار آخر غير إطار منظمة التجارة العالمية بهدف تقديم قواعد عادلة للتجارة. في هذا الصدد، تمثل مسودة شرعة هافانا للعام 1947 أساساً أفضل بكثير من منظمة التجارة العالمية. والحركة المناهضة للعلوة، التي ترفع شعار «عالمنا ليس للبيع» وقرعها الأوروبي الذي تنتمي إليه أتاك فرنسا، مستعدّان للمساهمة في هذا العمل الهادف لتطوير إطارٍ جديدٍ يسعى إلى التقاسم والعدالة واحترام حقوق الإنسان والبيئة.

■ **أتاك فرنسا**

مونتروي، 30 تموز 2008

الشيوعي القديم أحمد دياب لـ«قاسيون»:

على العرب والأكراد التمسك بالوحدة الوطنية ومحاربة التعصب القومي..

شكل الأكراد تاريخياً أحد المكونات الأساسية للنسيج الاجتماعي - الديمغرافي للمنطقة، شأنهم شأن العرب والفرس والترک وغيرهم من الشعوب التي ساهمت في تشييد وتطوير البنيان الحضاري المشرقي الذي يعد الأقدم في تاريخ الحضارة الإنسانية..

لكن العصر الحديث، وتحديداً في مرحلة المد الاستعماري الرأسمالي، ألحق الكثير من الظلم بحق شعوب المنطقة، وخاصة الشعب الكردي، الذي جاءت أنظمة الحكم الاستبدادية التي سادت في المنطقة بعيد انحسار الاستعمار بشكله القديم، لتفاقم من معاناته وتحرمه من أبسط حقوقه الإنسانية والثقافية والسياسية..

وفي سورية تبرز محنة السوريين الأكراد بإحدى أبرز تجلياتها في حرمان قسم غير قليل منهم من الجنسية السورية، نتيجة الإحصاء الاستثنائي لعام 1962، الذي مايزال يشكل العائق الأكبر في طريق تمتين الوحدة الوطنية، وزج كل الطاقات الشعبية في المعركة الوطنية المفتوحة ضد المشاريع التفتيتية الخارجية من جهة، وضد قوى النهب والفساد والبلرلة من جهة أخرى..

ولأن هذا الموضوع الحساس بحاجة لحوار جاد وهادئ وموضوعي من أجل وضع المسألة في إطارها الصحيح وقطع الطريق على من يريد جعلها «قميص عثمان» أخذت «قاسيون» على عاتقها هذه المهمة منذ زمن، وهي مازال على الخطى ذاتها، وقد التقت مؤخراً المناضل الشيوعي القديم الرفيق أحمد دياب ابن قرية تل تمر في محافظة الحسكة، وأجرت معه حواراً معمقاً حول بعض الجوانب الأساسية في هذه المسألة..

● الرفيق أحمد دياب، كشيوعي قديم، ما تقييمك للكيفية التي تعاطى بها الشيوعيون مع القضية القومية عموماً، ومع قضايا السوريين الأكراد بشكل خاص؟

يكثر الحديث منذ فترة ليست بالقصيرة حول موقف الحزب الشيوعي السوري من المسألة الكردية في سورية، ولم تنفك بعض الأصوات السياسية الكردية خصوصاً عن اتهام الشيوعيين بالتعامي عن هذه القضية، وتصل الاتهامات أحياناً إلى حد اعتبار الشيوعيين من العرب منحازين إلى قوميتهم، والشيوعيين الأكراد بتملكهم الخوف من تبني القضية، وهنا لابد لي كشيوعي (عربي)، أن أوضح موقف الشيوعيين السوريين من هذه القضية. فإذا كان لابد من الإقرار بتقصير الحزب الشيوعي السوري في تناول هذه القضية بالشكل المطلوب على أنها قضية وطنية بامتياز، وهي من القضايا التي لايمكن المرور فوقها أو تجاوزها لأنها ألحقت وتلحق الضرر البالغ بالمجتمع السوري من أقصاه إلى أقصاه، وأوجدت شرخاً اجتماعياً خطيراً بالتسويق من خلالها لثقافة مشوهة ولاوطنية تعتمد التوجس والحذر من الآخر، بل وتحاول إلغائه. وإذا كان لابد من الإقرار أيضاً ببعض التقصير من الشيوعيين العرب تحديداً في تبني قضية الشعب الشقيق والنضال بلاهوادة من أجل إزالة الغبن اللاحق به بسبب ممارسات القوى الشوفينية للقومية الكبرى، إذا كان الإقرار بهذين الأمرين من الأمور الواقعية، فإنه لمن الواقعي

أيضاً أن يحسب للشيوعيين أنهم خاضوا، ومازالوا يخوضون نضالاً عنيداً في نقاشاتهم بين الأوساط العربية، في جميع المحافظات ضد تشويه المسألة الكردية من بعض الأصوات العربية ذات التوجه الشيوفايني سواء داخل النظام أو خارجه. وجاءت أحداث القامشلي عام 2004 وما تلاها لتزيد من صعوبة مهمتنا، خاصة أن بعضاً من الأصوات السياسية الكردية تجاوزت في تعاملها مع الحدث السقف الوطني، وطرحت مواقف لاتقل شوفينية عن مثلتها العربية، وبذلك دفعت بالمسألة الكردية بسبب وجهة نظرها هذه إلى حدود لايمكن للشيوعيين أو غيرهم من الوطنيين الذين يحرصون على اللحمة الوطنية ووحدة الوطن ومكوناته أن يقبلها، أو يتعامل معها إلا على أنها مواقف متطرفة لاتخدم القضية الكردية أولاً، ولا القضايا الوطنية الملحة ثانياً. ولايغيب عن بال أحد أن نضالنا من أجل القضية الكردية هو نضال وطني من الدرجة الأولى، وبالتالي فإننا سنقف بالرصاد لأية قوى سياسية سواء أكانت كردية أو عربية تحاول أن تقصم عرى الأخوة بين الشعبين العربي والكردي..

● ما أهمية مناقشة هذه القضية بصورة موضوعية اليوم؟

لهذا النقاش أهمية قصوى برأيي، حيث لا الأحزاب الكردية بمجموعها ولاحتى الشيوعيين أو غيرهم يملكون نظرة محددة لأبعاد هذه المسألة والسبل النضالية التي ستؤدي إلى حلها حلاً عادلاً ونهائياً. فالأحزاب الكردية منقسمة على نفسها في هذه المسألة، فبعضهم يطرح مفهوم كردستان الغربية ووجوب تحريرها من الاستيطان العربي وبذلك يتجاوز السقف الوطني للمسألة، ومنهم من يلتزم بالسقف الوطني شكلاً ويهرب منه مضموناً، ومنهم غير هذا وذلك، وبذلك وقع الشعب الكردي في حيرة مع قضيته، والشيوعيون ليسوا بأفضل حال من القوى السياسية الكردية، فالمنضوون تحت عباة الجبهة لا يرون في القضية أبعد من حدود الإحصاء الاستثنائي ويرجون من السلطة أن تتعطف وتحل هذه المسألة إكراماً لخطر الله. ومنهم من ذهب به التطرف في القضايا الوطنية إلى حد أن أصبح الشارع وغرائزه يرسم سياساتهم، وأفضلهم من لا يرى الوقت قد حان لطرح القضية بشكل جدي ومن زاوية مصلحة الوطن أولاً، ومصلحة الشعبين العربي والكردي ثانياً. من هنا أدعو الشيوعيين وكل القوى المعنية بقضايا الوطن الهامة والخطيرة أن تعي المرحلة وتخوض نقاشاً موضوعياً يتجاوز حدود أعمدة الجرائد والمساحات الضيقة لدراسة المسألة الكردية بأبعادها كافة، لاسيما وأن الشعب السوري وشعوب المنطقة قاطبة يوحدها بشكل جدي الخطر الداهم المتمثل بالغزو الاستيطاني الصهيوني، المدعوم بلا حدود من الامبريالية الأمريكية التي تهدف إلى خلق شرق أوسط كبير

يجب إلغاء نتائج

الإحصاء الاستثنائي

الجائر والإسراع في منح

الجنسية وما يتبعها

من حقوق المواطنة

للمواطنين الأكراد

تكون فيه اليد العليا لإسرائيل الصهيونية مقسم على أساس أثني وديني وطائفي.

● ولكن البعض يدفع الأمور بغير هذا الاتجاه. علينا أن نتمسك بالحلقة الأساسية في الصراع ولانخرج لمعارك جانبية هامشية يحدد معالمها التعصب القومي والنفس الشوفيني. فإذا كان القومي العربي يستنكر مصافحة مام جلال للعدو باراك، فإن عليه أن يستنكر بصورة أشد مصافحات وعناقات مام محمود عباس ومام حسني مبارك ومام عبد الله ومام... ولاأعتقد أن أحداً لا يدرك أن أيأ من هؤلاء الأعمام الميجلين لايمثل شعبه ولايتقارب مع مصالحه، وإذا كان القومي الكردي لا يقبل مصافحة عباس ومبارك وغيرهما للقادة الصهاينة فعليه ألايقبل بصورة أشد مصافحة الطالاباني لهم.

ما الملابسات التي رافقت الإحصاء الاستثنائي 1962 الذي جرد جزءاً كبيراً من الأكراد من جنسيتهم السورية؟

هذا الإحصاء سيء الصيت تم في عهد الانفصال، وهذا العهد تميز بسيطرة الطبقات المستغلة وزعامتها السياسية فيه، أي الإقطاع والرأسمالية، وقد برز فيه الطابع الطبقي أكثر من أي طابع آخر حيث تآمر الإقطاع العربي والبرجوازية الزراعية والأغوات الأكراد في الجزيرة من أجل حرمان مئات الأسر الكردية الفقيرة من حق المواطنة، وبالتالي من حق تملك الأرض، بل إن بعض المطلعين على خفايا الأمور يذكرون أن كبار أغوات الأكراد ذهبوا إلى دمشق العاصمة سعياً منهم للظفر بهذا إحصاء، بهدف حرمان عشرات الألوف من الفقراء الكرد من الأرض للاستثمار بها. ومن المؤكد أنه لاتخلو أية لجنة من لجان الإحصاء المشكلة في حينه من مختار أو آغا كردي عضو في هذه اللجنة يسمى «معرف» مهمته التعريف بمن هو أجني تركي أو مواطن سوري، وهكذا جرت الأمور في حينها.

وماذا حدث بعد ذلك؟

مع ذهاب حكومة الانفصال، كان من المفترض أن تعتمد الحكومة الجديدة التي كنست حكومة



الانفصال لتكنيس كل إرث ذلك العهد بما فيه الإحصاء المذكور، ولكن الشوفينية لاتقل ظلماً عن الاستغلال، فقد وجدت الحكومة الجديدة مايقحق توجهها الشوفيني وقامت بتنفيذ الإحصاء على الواقع عام 1964، وتبع ذلك سلسلة متوالية من الإجراءات والقوانين الاستثنائية «حزام عربي، سياسة تعريب، منع رخص بناء، حرمان من حق التملك حتى عدم تسجيل مواليد المواطنين إلا بعد موافقة أمنية».. كل ذلك جرى بحجج واهية كتضخيم الخطر الكردي المزعوم الذي تدعي القوى الشوفينية وجوده وتساهم بتشديده، وتسعر أواره بعض القوى الكردية المتطرفة التي تتعامل مع القضية على مبدأ الفعل ورد الفعل. ولم يقتصر الأمر عند هذا الحد، بل وصلت الأمور لمستوى منع التحدث بغير اللغة العربية في الدوائر الرسمية، ومعروف أن الجزيرة تضم إثنيات وطوائف متعددة، وهي إثنيات ليست معزولة عن تاريخها وتراثها، فهناك لغات لها، وهناك تراث شعبي فني وأدبي موروث عن الآباء والأجداد، وهذا التراث يشكل رافداً للثقافة الوطنية المتكاملة، وعليه فإن تعزيز هذا التراث الثقافي لكل الأقليات ومنها الكردية، وهي أكبرها، هو تعزيز للثقافة الوطنية والتراث الفكري والحضاري السوري على اعتبار أن سورية مهد لحضارات متعددة، وأن هذا التراث الذي نشأ في البلاد كل لايتجزأ وله امتدادات في عمق التاريخ، وبناءً على ذلك فإن تعزيز الثقافة والتراث الوطنيين يمر عبر إعطاء الأكراد وكافة الأقليات القومية حقوقهم الثقافية وإبراز تراثهم الحضاري والثقافي، وجعله رافداً للثقافة الوطنية لأنه بالأساس جزء منها. فإذا كان هناك في مدن وبلدان محافظة الحسكة مراكز ثقافية عربية فما الضير أن يوجد إلى جانبها مراكز ثقافية لمكونات الثقافة الوطنية الأخرى «مثلاً مركز ثقافي كردي ومركز ثقافي سرياني وأشوري وأرمني..الخ» طالما أن لهذه المكونات لغات وغناء وأشعار وآداب نثرية وقصص شعبية سوف تعزز ثقافتي أنا العربي بموروث شعبي ترعرع وتعايش مع إرثي التاريخي منذ أقدم العصور؟

وبالنسبة للحقوق السياسية؟ الشعب السوري بعربه وكرده وبكل إثنياته بحاجة للحقوق السياسية، فهي البوابة التي تمر عبرها الكرامة الوطنية والإنسانية للأفراد والمجتمع، كما أن الديمقراطية تعتبر الشرط اللازم لتحقيق الوحدة الوطنية التي تحتاج إليها بلادنا في مواجهة العدوان.. إن أهم نتائج تخلف مستوى الديمقراطية عن متطلبات الواقع هو ذلك الحذر والتوجس الذي نشرته القوى الشوفينية في المجتمع السوري، وخصوصاً بين العرب والكرد والذي أضحى يشكل خطراً كبيراً على النسيج الاجتماعي، لذلك أصبح النضال في مواجهة هذا التوجس والحذر وتصور الخطر المزعوم، والنضال من أجل مد جسور الثقة بين مكونات المجتمع البدائية؛ واجباً وطنياً على القوى الوطنية كافة، لاسيما وأن الدور الذي لعبه الأكراد وغيرهم على الساحة الوطنية في تاريخ سورية القديم والحديث هو دور وطني مشرف وخاصة في مقارعة الغزاة والانتصار عليهم قديماً وحديثاً بدءاً من الحملات الصليبية وانتهاء بالاستعمار الفرنسي، مثلهم مثل إخوانهم العرب. إن الاعتراف بحقوق الأكراد هو عامل قوة وليس عامل ضعف كما يزعم الشوفينيون، ومن شأنه تعزيز مواقف سورية على الساحة الوطنية والعربية والدولية، ومن هنا تأتي الحاجة إلى اعتبار أن التمييز بين السوريين أكانوا عرباً أم أكراداً أم غير ذلك هو جريمة بحق المجتمع السوري برمته، ولامبرر له، ويجب أن يعامل الجميع بشكل متساو أمام القانون، دون النظر إلى الانتماء القومي أو الديني أو أي انتماء يجيزه القانون كالانتماء السياسي..

● **ما الذي يجب فعله لحل هذا القضية الملحة؟** يجب على القوى الوطنية الشريفة جميعها النضال لإنجاز مايلي:

- إلغاء نتائج الإحصاء الاستثنائي الجائر والإسراع في منح الجنسية وما يتبعها من حقوق المواطنة للمواطنين الأكراد، والتعويض عليهم بما يتناسب مع الأضرار التي لحقت بهم.
- إلغاء سياسة التعريب وكل الإجراءات الاستثنائية التي فرضت في منطقة الجزيرة وإلغاء جميع القوانين والمراسيم المتعلقة بذلك.
- منح الحقوق الثقافية للأكراد والأقليات القومية الأخرى بما يعزز الثقافة الوطنية والتراث التاريخي للسوريين جميعاً.
- إلغاء الأحكام العرفية، وإلغاء الاعتقال الكيفي على أساس الانتماء السياسي.
- إصدار القوانين التي تؤمن حرية تنظيم الأحزاب والجمعيات السياسية.
- منح حق النشر للصحافة الحزبية والمستقلة وتحقيق شعار «لارقابة على الفكر سوى رقابة الضمير».

هذه أهم القضايا التي أرى في تحقيقها ضرورة وطنية ملحة لنترتقي جميعاً عرباً وأكراداً بوطننا الحبيب إلى مراتب متفوقة بين أوطان العالم المتحرر، ولأجل تحقيق كرامة الوطن والمواطن.

■ ■

وخلال حرب تشرين سمعنا نداء يدعو للإسراع بتفريغ الأخشاب من مرفأ طرطوس لحمايتها من القصف الإسرائيلي، فسارعنا شبابا وشابات وقمنا بتفريغ الأخشاب وتحميلها بالسيارات، ولن أنسى أبدا تلك المشاعر النضالية الغامرة وذلك الموقف الوطني الرائع لأبناء هذه المحافظة.

ومنذ أوائل الثمانينات عشت حالة متناقضة بين إيماني الشديد بالفكر وبين السلبيات التي كانت تقف حاجزا أمام استمراري في التنظيم، ومن هذه السلبيات أسلوب البعثات الدراسية الذي كانت القيادة تتبعه حسب العلاقة الشخصية والمنفعة، وعدم تقبل القيادة لأي نقد، والتغطية على المشاكل التي يعاني منها الاتحاد السوفييتي، والشعور بالإحباط نتيجة التناقض بين وجودنا في الجبهة وبين ملاحقة الكثير منا أمنياً، وكان انقسام الحزب أسوأ السلبيات وأصعبها، فوجدت نفسي خارج التنظيم. ومنذ مدة بدأت بقراءة آراء وأقدر دوركم الذي تقومون به من أجل وحدة الشيوعيين السوريين.

إن الشيوعية في دمي مبدأ وفكراً، وعندما أجد ذلك الحزب الموحد لن أكون إلا داخله.

◀ **إعداد محمد علي طه**



صيفية تحت الأشجار بأطراف القرية، ومن ذكريات تلك الفترة قياماً بأعمال متميزة في القرية فقد شاركنا بفعالية عالية مع أهل القرية بحفر خطوط لاستجراار المياه إلى قريتنا، وقمنا بحملة تبرعات مالية لإيصال الكهرباء وحفرنا الجور، ونصنبا الأعمدة مع ثلاثة أبراج على أكتافنا، واستأجرنا عمال الشركة بعد الدوام، فمددوا الأسلاك الكهربائية وأنيرت القرية، وأقيمت حفلة

كيف أصبحت شيوعيا؟

ضيف هذا العدد الرفيق محمود يوسف..

الرفيق المحترم أبو علي.. نرحب بك ونسألك أن تحدثنا كيف أصبحت شيوعيا؟

أنا من مواليد قرية (اسقبولي) في محافظة طرطوس عام 1950، وهذه القرية البديعة كانت تبعد خمسة كيلومترات عن مدينة طرطوس، والآن أصبحت ضاحية من ضواحيها، والدي كان مختار القرية وعضواً في الحزب السوري القومي، تعرض للاعتقال عدة مرات، كان آخرها عقب اغتيال العقيد عدنان المالكي عام 1955، وقد عشت ببداية حياتي مأساة العائلة التي اعتقل معيها ولامبيل لديها غيره، وشعرت وأنا طفل بأن والدي ظلم، فكرهت الظلم والظالمين منذ نعومة أظفاري، ونما هذا الشعور بتأثير أخي الأكبر علي يوسف الذي كان أول من أتى بالفكر الشيوعي إلى قريتنا، كما كان لعلاقتي المتينة بالرفيق الراحل علي حمصية وهو من عائلة شيوعية طرطوسية، والرفيق حليم قره وهو من (السودا) أثرها ودورها



الجديدة من بوابة الألعاب الأولمبية ولتجدد شباب تاريخها لكنها فشلت في الحصول على التأييد اللازم وذهب شرف الاستضافة لسيدني الاسترالية مع وعد لأثينا بتنظيم الدورة التالية .

هوت قلوب العرب مرتين في سيدني مرة ونحن نشاهد غادتنا تسحب من المنافسة جراء إصابة في الروح والأخرى مع المغربي صاحب الوجه الطفولي هشام الكروج الذي تعثر بزميله في منتصف السباق لتذهب أحلام الذهب مع كبوة الكروج، وهو المرشح أصلاً، لحصد مزارع الذهب، لكن هشام وأثينا كانوا على موعد مع التاريخ على سفح الأولمب عندما قام الكروج من كبوته بعد أربع سنوات ليحقق أكثر من أحلامنا ويفوز بثنائية ذهبية تاريخية في سباق 1500م و5000م في أنجاز لم يتحقق منذ 75 عاماً .

بكين، المدينة المحرمة، ساحة تيانمين الشهيرة، قضية التيبب كلها حاضرة بقوة حتى قبل أن تبدأ الدورة، التحضيرات الصينية تدعو للضحك والاحترام والتفكير ملايين الورد بانتظار زوار بكين، سائقو التاكسي فرضت عليهم الحكومة تعلم 100 كلمة انكليزية إلى الآن لم يحفظ منها إلا القليل، وزعت على سكان بكين ملايين الأكياس الورقية مع دورات توعية مكثفة حتى لا ييصقوا في الشوارع وإنما داخل هذه الأكياس..

وعد المتعة لن تخلفه بكين، فضائخ المنشطات لن تتال من شغف التفوق.. أمنياتنا بالحلم والدهشة محقة وإن ليست بقريبة طالما أن الحادثة لا تتكلم لغة واحدة! ■■



الاثيوبي أبيبا بيكلي

بما فيها التوقيت لم أملك إلا أن أقف وحدي أمام التلفاز مع الآلاف الواقفة في الملعب تستمع للنشيد السوري الذي أطلقته غزاله اسمها غادة شعاع بفوزها بذهبية السباعي للسيدات .

في هذه الدورة رقص فريقان للرقص الفني في الماء على موسيقى فيلم ستيفن سبيلبرغ الشهير «لائحة شندلر».

قاتلت اليونان مهد الاولمبياد لتدخل الأنفية



السورية غادة شعاع

كما أسماها العالم في تلك الدورة . عادت الولايات المتحدة لتستضيف الاولمبياد في أتلانتا هذه المرة ولتخلد الذاكرة محمد علي كلاي البطل الأسطورة في مشهد وفاء نادر شاهده الملايين وهي ترى من كان يطير كالفراشة ويلسع كالنحلة يوقد الشعلة الاولمبية بيدين مرتجتين بداء باركنسون.

في ساعة ليلية متأخرة جراء فرق كل شيء

أولمبياد بكين

الشغف من الأولمب إلى السور العظيم

◀ عساف محمد العساف

خمس حواسنا ستحط رحالها خلف السور العظيم، أكثر من أسبوعين من التنافس الرياضي المسيس وغيره، وستكون بانتظارنا نحن الشغوفين بخوار البشر على بساط الرياضة .

الآن العالم قرية أولمبية صغيرة، لكن فيها متسع لأحلام إضافية. التاريخ شاهد «ليس بزور» على ذلك أحلام المهمشين في الأرض التي كثيرا ما رأت النور تحت سماء الأولمب، تهيب ساحة الإبداع ليعرف أغنياء العالم لحن تقوهم بروعة ودهشة، وينجحون طبيعيا في ذلك، لكن من قال إن الأحلام المرتجلة تخضع لقوانين الفيزياء والرياضيات؟

فكرة الاولمبياد قديمة قدم التوق الإنساني للتحرر من قوانين الطبيعة، «الأقوى، الأسرع، الأعلى» مفاهيم أخضع الإنسان لإطلاق لغتها لهشاشة وجوده الفيزيائي في منحى الزمن، فرق السنوات الأربع كافية لمن أراد أن يثب بفيزيائه في شعرة التاريخ ودهشته المستدامة.

عندما كان العداء الإثيوبي أبيبا بيكلي يجري حافيا في اولمبياد 1960، ويخطف الذهب من أصحاب النعول الذهبية، ملايين الأفارقة المحرومين من أبسط شروط الإنسانية شعروا أن أقدامهم الحافية تكتب التاريخ من جديد وتقتل أصقاع أفريقيا المترامية إلى ساحة الحضور الإنساني في روما

في ميونخ الشهيرة 1972 خفت رنين الميداليات أمام صوت الرصاص الذي حصد أرواح شباب

معرض مكتبة الأسد: مكائد تثير الحيرة

◀ وائل قيس

لم يكن معرض الكتاب الذي تستضيفه مكتبة الأسد سنويا على مستوى الحدث، كما كانت الأمنيات، حيث تحتفل المدينة بوصفها عاصمة ثقافية.

ما ميز المعرض لهذا العام هو منع شيخ الناشرين العرب مكتبة مدبولي من المشاركة، وغياب معظم دور النشر لأسباب تتعلق بضيق المكان، وكذلك عدم وجود جناح خاص بالأمانة العامة لاحتفالية دمشق، مما أثار تساؤلات كثيرة حول كيفية التعاطي مع هذا الحدث الذي تحتفي به دمشق.

ورغم ذلك كان هناك بعض الدور المشاركة التي أظهرت إيجابية تجاه المعرض، ومنهم من انتقد التنظيم وآلية التعامل مع هذا الحدث، وهو ما سنبينه في الاستطلاع التالي:

● بهاء درويش . الهيئة المصرية العامة للكتاب:

عند الحديث عن المعرض، فإنك تتحدث عن معرض صغير بالنسبة لحجم دور النشر المشاركة، يجب على إدارة المعرض أن تأخذ بعين الاعتبار توسيع المساحة لاستيعاب باقي الدور التي لم تشارك، وتنظيم المعرض مقبول بالنسبة لحجمه الصغير، مع العلم أن التسويق والإعلان عن المعرض كان سيئا جدا، فلا يوجد أي دعم إعلامي للمعرض.

● علي بحسون . دار الفارابي:

إن معرض الكتاب في سورية بشكل عام مقبول، بالنسبة للمعارض التي تكون في الخارج، ولكن المشكلة التي تواجهها هي المكان الصغير والضيق في مساحة الجناح والمعرض، فليس لدينا القدرة على أخذ المساحة المطلوبة نتيجة للمساحة الصغيرة، أما المعرض فهو منظم، ولكن عليهم إيجاد الحلول لمشكلة المساحة فهي مهمة جدا . ماتزال سورية من أوائل الدوائل التي تشهد إقبالا جماهيريا واستثنائيا في معارضها، وهذا نتيجة الجو الثقافي العام، فما زال هناك هامش للحرية الفكرية يساهم في إطفاء حالة اجتماعية مدنية على سائر نواحي الحياة العامة فيها .

● حسن فوعاني - المؤسسة العربية للدراسات والنشر

قياسا بالمكان الضيق لا بأس به، إلا أنه نتمنى أن تكون مساحة المعرض أكبر من أجل السنين القادمة وعلى إدارة المعرض أن تحاول إبعاد الدور الصغيرة، وتأخذ في المرات القادمة إصدارات الدور بعين الاعتبار، وبالنسبة للمبيع فهو مقبول قياسا بالأوضاع الاقتصادية التي تمر بها المنطقة حاليا .

● مرعي مرعي . دار طلاس:

إن تنظيم المعرض من حيث بداية الشهر والموسم السياحي وموقعه ممتاز لأنه يقع في وسط العاصمة، ولكن جبدا لو كان المكان أوسع لكان ذلك أفضل للناشر، لأن هناك دور نشر كثيرة حرمت هذا العام من المشاركة، مع أننا لا نحذب وجود أرصفة داخل المعرض، أما بالنسبة لمبيع المعرض فهو بداية مقبول، وهناك طلب على الكتب الدمشقية وبالأخص عن دمشق القديمة مع صور لها .

● نوفل صالح . دار الجمل:

لا أعرف بالضبط من اتخذ قرار إقامة المعرض هنا، فهذا بالنهاية قرار خاطئ من حيث إقامة المعرض بهذا المكان، عندما تنظر إلى طريقة العرض فهي طريقة عرض غير لائقة بمعرض كتاب، ماذا لو هطل المطر؟ سوف تتعرض معظم الكتب للتلط مما يجعل الناشر خاسرا في المعرض، ومكان المعرض هنا مضغوط جدا، بالحقيقة أشعر وكأنني في البرية في هذا المكان، لماذا لا يقام في مدينة المعارض، فهي مكان مجهز من حيث المساحة والمقاهي والمطاعم، عليهم فقط أن يهتموا بمسألة المواصلات وتأمينها، فالحديث عن إقامة المعرض في هذا المكان هو حديث (بسطجية) لأن الدور التي تحترم نفسها ليس لديها مشكلة في مكان المعرض. أما بالنسبة للمساحة فهناك ضغط كبير لها، فمثلا تم إلغاء اشتراكي المباشر مما اضطرني لإعطاء وكالة لدار الفرقد، ومع العلم أنني كنت من السباقين لدفع اشتراك المعرض، فهم يحدثونك عن تقديس المواعيد بالنسبة لهم فأنت عليك أن تقديس مواعيدك اتجاههم، أما هم فليس لديهم أية مشكلة في حال خرقهم للمواعيد، فمثلا تأخري يوما واحدا عن تسليم النماذج أدى إلى إلغاء الاشتراك. وبالنسبة لآلية المنع والسماح فهي غير مفهومة، إذ يجب أن يتم إبلاغ الناشر مسبقا بالعاونين الممنوعة وبشكل رسمي، وبعد ذلك يتحمل الناشر مسؤولية المخاطرة في هذا الموضوع، أما إقبال القارئ على المعرض فهو جيد، وهناك شريحة من الناس تنتظره سنويا، فسورية بلد متنوع، فالمعرض عبارة عن تشكيلة واسعة من المجتمع السوري، وأية محاولة لسحب المعرض باتجاه واحد هي محاولة مريضة.



فاضل الفاضل . دار أطلس

إشكالية التنظيم بالنسبة لي إشكالية هامشية، من زاوية التعقد لإشكالية الكتاب، إنتاجا وتوزيعا ومناخا، هذه الإشكالية الهامشية ليست في المكان أو في الزمان بقدر ما هي في العقلية وفي آليات التعامل، بمعنى لا منظم للمعرض ولا اتحاد الناشرين قدم توضيحا أو تبريرا لزمين المعرض (1/ آب، لماذا؟)، أليس من حق الناشرين أن يعرفوا؟ أليس من حق الناشر أن يشارك بتحديد مكان المعرض أو بالاتفاق على رسومه وتكاليفه وشكل إخراجيه، هذه الأسئلة تظل مفتوحة وتبقى هامشية بالقياس إلى إشكالية المثقف وبالتالي إشكالية إنتاج الكتاب ومن ثم توزيعه في مناخ أقل ما يقال فيه أن الإعاقات تتكاثر بدل أن تنقص بدءا من الرقابة وانتهاء بتسهيلات حركة الكتاب على مستوى الوطن العربي. أما بالنسبة لتتوع زوار المعرض فمن البيهقي أن المجتمع السوري خصب في تنوعه، ولكن هذا التنوع كما نلمس بكل أسف قد يتحول إلى تعفن عند غياب مناخ الأمل، أي الحرية، وإذا كان سؤالك يحاول أن يستند إلى هذا التنوع كي يقول عن حركة الكتاب، فإنك تقودنا إلى الأزمة المركبة التي تتحكم بكل مناحي حياتنا وفي أساسها ثقافة الكتاب التي يتفاعل بتأزييمها مجموعة عناصر تاريخنا السلطاني الذي اغتال الثقافة وسيد السلطة السلطانية بما يعني غياب المثقف الناقد المنتج للقيم والذي يؤسس لمجتمع فاعل ومتماسك وذي موقف، إن القول إن التلفزيون أو الانترنت أو انحطاط القدرة الشرائية هي خلف هذا الانحسار المريع في القراءة هو قول تبسيطي. إذا لماذا لم يتأثر إنتاج الكتاب أو قراءته في البلدان التي أنتجت التلفزيون والانترنت. اختلفت الآراء حول المعرض، مع كثرة الدور التي وضعت تحفظاتها على وضع المعرض لهذا العام، لكنها لم ترد أن تدلي بتصريح واضح ... وكانت النتيجة لهذا العام غياب دمشق بعاصمتها وثقافتها وأمانتها عن معرض للكتاب، وبقي السؤال معلقا، إلى متى سنبقى نبحث عن مشهد ثقافي حداثوي؟ ■■

عن ظاهرة سبهان آدم



◀ عتاب لباد

استضافت صالة «آرت هاوس» معرضا للفنان سبهان آدم ضم لوحات من قياسات مختلفة ويتشكيل غريب. عالم آدم التشكيلي يقوم على فكرة تجميل القبع، أي كيف يمكن للقبع أن يكون جميلا. لوحات غريبة التكوين تتكدس فيها وجوه لعينة الملامح وغريبة التكوين، ولعل المتابع لهذا الفنان الظاهرة، يميز ويعرفها دون النظر إلى توقيعها . لا يتقيد سبهان بشروط المدارس التشكيلية المعروفة في العالم كالتعبيرية والانطباعية والواقعية...

وسواها، فهو لم يدرس في أكاديمية فنية قط، بل استمد هذه الجرة في اقتحام عالم التشكيل من الغليان الذي كان يفور في داخله الآتي من البيئة القاسية التي ولد وعاش فيها، فباتت لوحاته معبرة عن قساوة البيئة، وبالتالي انعكست على الوجوه التي يرسمها . تجربته لم تتجاوز العقد إلا بقليل ولكنه استطاع أن يلفت انتباه المهتمين والنقاد إلى لوحته، وأن يضع نفسه في موقع متقدم، عبر أسلوبه الذي يرهق البصر والذهن معا، على نحو يصعب فيه العثور على تفسير لهذه العزلة الموجهة، ولتلك الحيرة التي تلف وجوه شخصياته المشوهة: عيون، مسافة واسعة تفصل بين الفم والأنف، أذن كبيرة تصفي إلى العدم، حواجب نصف دائرية توحى بغضب عارم، الشعر ينبت في غير موقعه، اللون الأسود يطفئ على التفاصيل... وغير ذلك من التعابير التشكيلية، الفوضوية والمشوشة، العالجة عن صنع ألفة بين المتلقي واللوحة والتي تقوض في الآن ذاته النظريات الفنية التي تولي اهتماما كبيرا لمسائل النسبة والتناسب وللانسجام في اللوحة ولتوزيع الكتل والفراغ وللمقاييس والمعايير الجمالية الناجمة في مسألة تسويق اللوحة ورواجها .

الفنان سبهان آدم من مواليد مدينة الحسكة، سورية، 1972، يعد من أهم فناني ما بعد الحداثة في العالم العربي. تنقل في العديد من البلدان فقاوته أجدته الفنية إلى بيروت وعمان وجنيف ومديد ودي وروما ونيويورك، وباريس التي استضافته في خمسة معارض متزامنة في موسم واحد 2005 وإلى 2007 . معارض سبهان آدم كثيرة في مختلف أنحاء العالم، وتتسم أعماله بحساسية فنية عالية، فهو من التشكيليين الذين نجحوا في توظيف الرؤية الحديثة فانتجوا فنا مؤثرا أعادوا فيه صياغة الذهنية المعرفية والشمولية للتشكيل. أنزلت أعماله على أغلفة العديد من المجلات العالمية المتخصصة بالتشكيل في اختراق قل نظيره بين الفنانين العرب. وقد دخلت أعماله التشكيلية في مزادات كريستز ، دبي، سؤذبي لندن عام 2007 .واسهمه في البورصة العالمية تزداد صعودا وقد تحقق له كود دولي. أقام 37 معرضا فرديا في دمشق وبيروت وجنيف والقاهرة وتونس ومديد وبروكسل وروما ولندن ونيويورك وباريس وبومباي، وعمان، وديبي. ■■